المنبر اليمني
ALMINBAR ALYAMANI
المنبر اليمني – مجلة شهرية

العدد 19
جمادى الأولى 1441هـ
يناير 2020م

السعودية
تنجز اتفاقاً تاريخياً

مقتل سليماني
وعويل الحوثيين

فخ ستوكهولم

عام من انتهاكات ميليشيا الحوثي في الحديدة

كلمة العدد

أحمد الصباحي
رئيس التحرير

الأمم «القلقة»

عندما يصبح «القلق» مهنة عالمية تدرّ ملايين الدولارات على أصحابها دون أن يقلقوا فعليًّا، ولا يتعدى قلقهم رسم أحرف بيانات منمّقة تتثاقل وسائل الإعلام في نشرها، لكثرة تكرارها الممل، عندها فتش عن الأمم المتحدة.

أصبح «القلق» كلمة مرادفة للأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في مناطق الصراع حول العالم، دون أن يكون لذلك القلق أي نتائج فعلية لإحلال السلام، وحماية المظلوم، ومعاقبة الظالم.

قبل أشهر نُشر تصريح للمبعوث الأممي الخاص في اليمن مارتن جريفيت، أعرب فيه عن قلقه من «الحجز التحفظي» على أصول وممتلكات 35 نائبًا في البرلمان اليمني، من قبل ميليشيا الحوثي، جاء فيه أن ذلك الفعل «سيترك صورة سلبية حول العمل المستقل لمؤسسات الدولة»، متجاهلًا ما قامت به تلك الميليشيا من الاستحواذ بقوة السلاح على مؤسسات الدولة وتحويلها إلى مزرعة خاصة لتحقيق أهدافها الطائفية، ومصادرة حقوق الموظفين، والاستيلاء على ممتلكات المعارضين بالقوة.

التشكيك في نزاهة البريطاني مارتن جريفيت أصبح متداولًا في الوسط السياسي اليمني والإعلامي والحقوقي، وهناك اتفاق لدى اليمنيين على أن مارتن يمارس أجندات خاصة، ولديه ازدواجية في التعامل مع ميليشيا إرهابية شعارها الموت، وتعمل على تدمير ممنهج للحياة، وموقفه وبياناته تكشف ما يدور في لقاءاته التي تجعله يعبّر عن القلق المخادع.

تكمن خطورة الدور السلبي الذي يمارسه مارتن جريفيت في «الفخ» الذي أوقع الحكومة الشرعية فيه، وجعلها تقبل بـ«اتفاق ستوكهولم» الذي مضى عليه أكثر من سنة دون أن يحقق أدنى النتائج التي احتفل بها المبعوث والمنظمة الدولية وجعلها من الإنجازات التاريخية الخاصة، بل الغريب جرأته في الحديث عن «التقدم المحرز» في ملف الحديدة، فالتقدم الذي حدث هو استئجار السفينة «انترکنيك دريم إم في» في عرض البحر الأحمر بمئات الآلاف من الدولارات لغرض عقد اجتماعات لجنة الانتشار التي لم تجتمع خلال الفترة الماضية سوى 8 اجتماعات فقط لم تصل فيها إلى نتائج ملموسة.

وبالغ القائم بأعمال لجنة الانتشار في الحديدة الجنرال اللبناني هاني نخلة في تصريحه عندما أعلن «أن الأهداف الأساسية لاتفاق ستوكهولم في الحديدة قد تحققت، وتبقى بعض الأهداف الميدانية والسياسية التي يجري العمل على تحقيقها».

عبارات ليس لها من مدلول سوى الخداع والتسويق للزيف.. كلُّ شيء تحقق ولم يتبقَ سوى بعض الأهداف، أي استخفاف بالعقول بعد هذا، وهنا العجب.

المواطن اليمني المتابع للأحداث من حقّه أن يتساءل: ما الذي تحقق؟ فالحوثيون لم ينسحبوا من الموانئ ولم يوقفوا اعتداءاتهم اليومية على قوات الجيش، بل تحولت الحديدة إلى ساحة لا تجف دماؤها؛ نظرًا للجرائم اليومية التي ترتكبها الميليشيا المدعومة من إيران بحق المدنيين مستغلّة صمت الأمم المتحدة والتزام الشرعية والتحالف بالتهدئة حفاظًا على الأبرياء.

وقد تجاوزت خروقات الحوثيين لاتفاق ستوكهولم في الحديدة وفقًا للإحصائيات الرسمية 16500 خروقات لإطلاق النار، ونزيف مستمر للدم نتيجة الاستهداف الذي لم يتوقف، فأي أهداف تحققت يا مارتن؟

هنا مشهد واحد من «الوهم» الذي يسوّقه المبعوث الأممي للمجتمع الدولي ولليمنيين، والغرض من كلّ ذلك إطالة أمد الصراع، وتمديد عقود العاملين في المنظمة الدولية باليمن، وقبل كل ذلك ابتزاز الخليج والدول الداعمة لجلب المزيد من الدعم تحت دعاوى إنهاء الصراع في اليمن.

نصيحة أخيرة: لا تركنوا إلى «قلق» الأمم المتحدة، ولا حيادها المشبوه، ولا تقاريرها المضللة. احسموها بالحرب من أجل سلام دائم في اليمن. ودمتم سالمين.

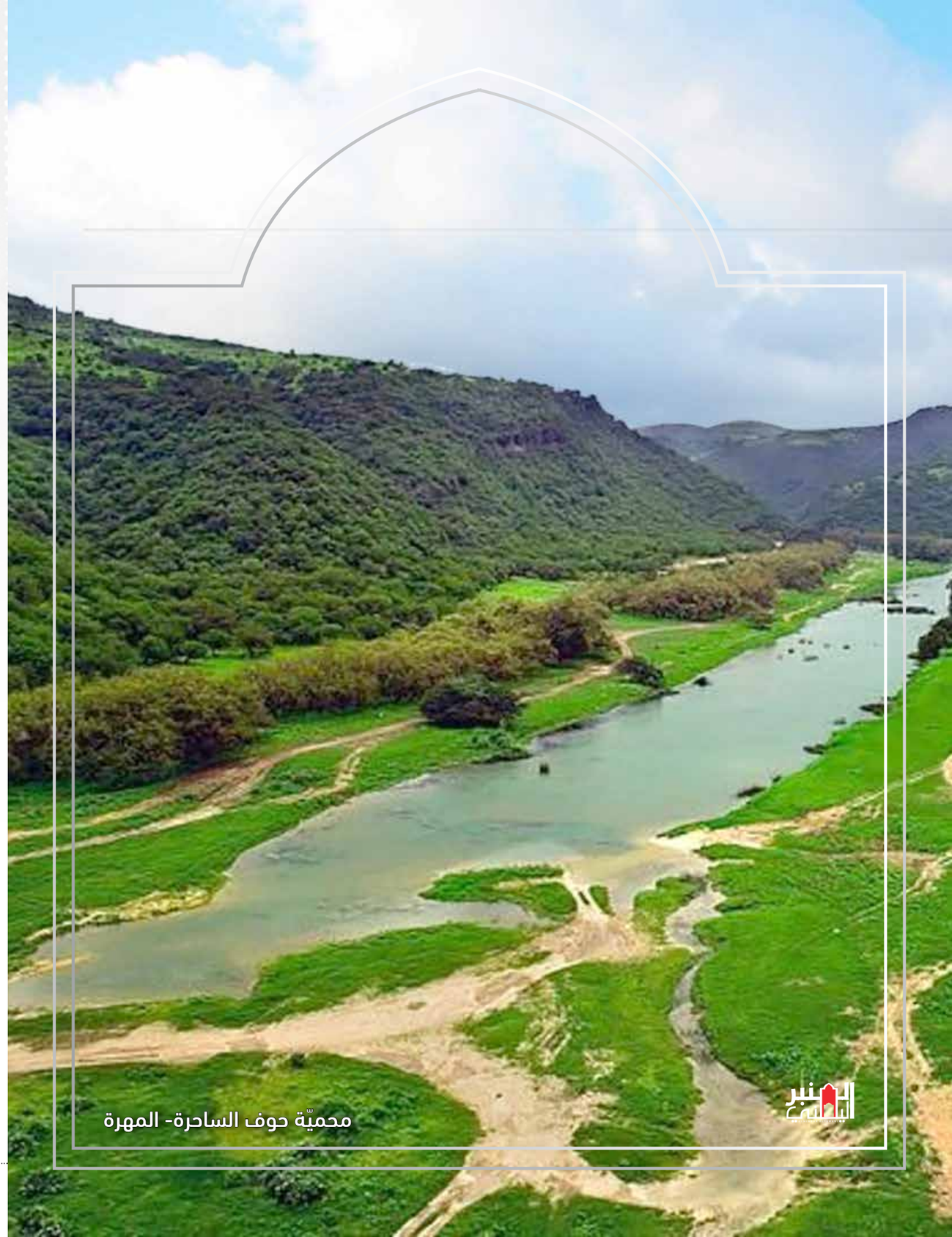

محميّة حوف الساحرة- المهرة

المنبر اليمني - مجلة شهرية
صادرة عن :
المنبر اليمني للدراسات والإعلام

رئيس التحرير
أحمد الصباحي

مدير التحرير
أحمد نعمان

الهيئة الاستشارية
همدان ناصر العليي
حمدان محمد الرحبي
كمال ناجي القطوي
ثابت محمد الأحمدي

التصوير
محمد المعلمي

الإخراج الفني
المنبر اليمني
للدراسات والإعلام

نرحب بآرائكم ومشاركاتكم وكتاباتكم، وترسل إلى إيميل المجلة:
alminbar.ye@gmail.com
alminbarye
+ 967712 433 504

ما ينشر في المجلة لا يُعبّر بالضرورة عن رأيها وإنما وجهة نظر كُتّابها وضيوفها.

ملف العدد

9-8
اتفاق ستوكهولم ...
معبر للسلام أم فخّ لاستدامة الاقتتال؟

اتفاق ستوكهولم مات غرقًا في الحديدة 16

فخ ستوكهولم 17

13-12
ستوكهولم .. نافذة لإطالة الحرب ووأد السلام

15-14
الأمم المتّحدة... لماذا؟

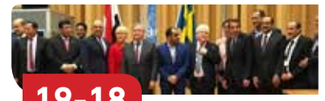
19-18
نخب يمنية تحدثت لـ" المنبر اليمني " عن
اتفاق ستوكهولم ...؟

الجوازات.. 6
معاناة تنتظر الحل

تعز.. 7
خمس سنوات.. من الحصار الحوثي

مقتل سليماني.. 26
وعويل عملاء إيران في اليمن

23-22
إنجاز سعودي..
اتفاق الرياض .. المستفيد والخاسر

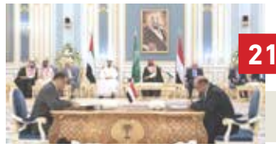
21-20
السعودية تنجز اتفاقاً تاريخياً

لم تأت ثورة 14 أكتوبر من فراغ أو محض صدفة ساقتها الأقدار، لكنّها ثورة شعب ضاق به الظلم ذرعًا في الجزء الجنوبي من اليمن، ليترسّم خطى الثوار في البلاد العربية التي سارت على درب التحرير، فأشعل شرارة ثورته في 14 أكتوبر من العام 1963م ضد الاستعمار البريطاني، من جبال ردفان بقيادة راجح بن غالب لبوزة، المولود في ردفان من العام 1917 وكان من أبرز قادتها وأهم رموزها.

د/محمد أبوبكر شوبان
أستاذ الأدب العربي - جامعة عدن - كلية الآداب

لبوزة من الريادة إلى الشهادة

شارك راجح لبوزة ثوار سبتمبر، وأقام صلحًا بين قبائل ردفان، لتتمكن من الذهاب إلى شمال الوطن للدفاع عن ثورة 26 سبتمبر الوليدة، وكان يرى فيها سندًا لأي حركة ثورية تحررية ضد المستعمر البريطاني في الجنوب المحتل.

نشأ لبوزة يتيمًا في منطقة (دبسان)، حيث توفي والده وهو في مرحلة الطفولة، فكفلته والدته وأخاه الأوحد (محمد)، لتقوم بدور الأم الحنون والأب المفقود في تربيتهما، وحين اشتدَّ ساعده عمل في تجارة الحبوب وبعض المواد الغذائية، لكنه كان يدرك حجم المأساة التي يعانيها وطنه المحتل، ويدرك واجبه تجاه ذلك؛ فكان في طليعة المقاومة، وبدأ بتشكيل خلاياها السريّة من أبناء بلدته ردفان، لكن تلك التشكيلات كان ينقصها الخبرة والتنظيم، ومع ذلك كانت بداية الانتفاضة، وبداية العمل المسلح، وذلك في العام 1942م، حتى انطلقت ثورة 26 سبتمبر في شمال اليمن، ليشد رحاله ممتطيًا آماله وأمانيه على درب الكفاح، ليشارك ثوار سبتمبر ثورتهم؛ ولهذا الهدف السامي أقام صلحًا بين قبائل ردفان، حتى تتمكّن من الذهاب إلى شمال الوطن للدفاع عن الثورة الوليدة، التي يلمح في خيوط فجرها وميضًا يشعّ بالأمل لثورته ضد المستعمر البريطاني، ويرى فيها سندًا لأي حركة ثورية تحررية في الجنوب المحتل. شارك الشهيد راجح ومن سار على دربه الثورة في الجزء الشمالي من الوطن الذي عانى الاستبداد والحكم السلالي، وعاد بعد نجاح الثورة إلى مسقط رأسه ردفان، تحدوه الآمال في تحرير الجنوب المحتل الذي أشعلت شرارة ثورته صباح 14 أكتوبر من العام 1963م، ومع مغيب شمس ذلك اليوم المتمخض ليله الحالك والمتدثر بالحزن، عن فجر جديد متجدد، حاولت السلطات الاستعمارية أن تئده في المهد، فشنّت حملاتها العسكرية الغاشمة التي استمرّت ستة أشهر، ضربت خلالها القرى، وقتلت السكان الآمنين، وشرّدت الآلاف منهم، مستخدمة في هجماتها سياسة «الأرض المحروقة»، وخلّفت كارثة إنسانية أدانها العدو قبل الصديق، وجعلت أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني يدين تلك الأعمال اللا إنسانية -آنذاك-.

وكان البطل راجح غالب لبوزة شهيدها الأول وفي ساعاتها الأولى من القتال ضد قوات المستعمر البريطاني وعمره 46 سنة، ليتم دفن جثمانه الطاهر في اليوم الثاني من استشهاده بحضور حشد جماهيري كبير، جمعيهم وقفوا على قبر الشهيد ليتعاهدوا بمواصلة الكفاح الذي بدأه الثوار بقيادته، وعدّته الجبهة الوطنية في بيانها الصادر لانطلاق الثورة أول شهيد في ثورة الرابع عشر من أكتوبر الخالدة، وليكون منارًا لأبنائها خاصة وأبناء الجنوب واليمن عامة، ليواصلوا مسيرة الكفاح المسلح في الريف والمدينة حتى تم إجلاء المستعمر البريطاني دون قيد أو شرط في 30 نوفمبر المجيد من العام 1967م يوم إخراج آخر جندي بريطاني من جنوب اليمن الذي خضع للحكم الاستعماري مئة وتسعة وعشرين عامًا .. رحم الله الشهيد راجح غالب لبوزة ورفاقه الذين قدّموا أرواحهم رخيصة في محراب الحرية والاستقلال.

كان البطل راجح غالب لبوزة أول شهيد في ثورة 14أكتوبر، وعمره 46 سنة، ووقف حشد جماهيري كبير على قبره ليتعاهدوا بمواصلة الكفاح الذي بدأه الثوار بقيادته، وعدّته الجبهة الوطنية في بيانها الصادر لانطلاق الثورة أوّل شهيد في ثورة الرابع عشر من أكتوبر الخالدة.

الجوازات..
معاناة تنتظر الحل

لم يكن ينقص اليمنيين معاناة إضافية فوق ما يجري في واقعهم من مآسي وكوارث صنعتها أدوات إيرانية سلالية، وأرادت أن تمتطي تلك المعاناة للتربّع على الحكم والسلطة.

تقرير/ خاص

> بلغت تكاليف قطع جواز السفر ما بين 300 إلى 400 ألف ريال وأكثر، معظمها ذهبت كلْفة الطريق والإقامة في الفنادق تستمر أشهراً، وغيرها من التكاليف أثناء المعاملة

معاناة إضافية يكابدها اليمنيون وصعوبات ومتاعب وعراقيل جمّة حين يرغبون أو تقتضي الحاجة بضرورة حصولهم على جواز سفر.

الحصول على جواز سفر مشقّة كبيرة، ورحلة معاناة لا فكاك منها لأي راغب في الحصول على جواز سفر تحت ضغط الحاجة، سواء السفر للعلاج أم لأغراض أخرى، كظروف النزوح، أو العمل، أو الدراسة.

لم تقدّم مصلحة الجوازات حتى اللحظة أيّ حلول ناجعة لإنهاء هذه المعاناة اليومية للشعب اليمني، والتي باتت مشكلة مؤرقة لكلّ راغب في الحصول على وثيقة سفر.

يأتي المواطنون الراغبون في الحصول على جواز سفر من المحافظات التي لا تزال تحت سيطرة الحوثيين، بعد رحلة معاناة ومشقة اجتياز النقاط الحوثية وارتفاع تكاليف المواصلات، فالطريق إلى مأرب أو تعز أو عدن تحتاج إلى أيام؛ نظراً للظروف الأمنية والتعسفات التي يواجهها المسافر في نقاط الحوثيين على الطرق المؤدّية إلى المحافظات المذكورة، وهناك مرضى فارقوا الحياة نتيجة تكبّدهم عناء السفر الشاق، أو الوقوف في طوابير

> لم تقدّم مصلحة الهجرة والجوازات حتى اللحظة أيّ حلول ناجعة لإنهاء المعاناة اليومية للشعب اليمني للحصول على وثيقة السفر

الانتظار في فروع المصلحة.

بعد وصول المواطن إلى فرع من فروع المصلحة في مأرب أو تعز أو عدن تبدأ رحلته مع معاناة جديدة لا تستمرّ أسابيع في الطوابير والفنادق لانتظار إنجاز المعاملة، بل تستمرّ أشهراً كاملة، بسبب تدنّي الخدمة، وانعدام الحلول، وغياب المسؤولية لدى الجهات المعنيّة.

يظلّ المواطن ينتظر ثلاثة أشهر في الغالب لاستلام جواز سفره، وربما أكثر بعد رحلة معاناة طويلة في الطريق، وفي طوابير المعاملات أمام فروع مصلحة الجوازات، دون أي اعتبار لظروف الناس والمعاناة التي يمرون بها.

كثيرون وصلت شكاواهم لمجلة المنبر اليمني ممن بلغت تكاليف قطع جواز السفر ما بين 300 إلى 400 ألف ريال وأكثر، معظمها ذهبت كلْفة الطريق والإقامة في الفنادق أشهراً، وغيرها من التكاليف أثناء المعاملة، خاصة ممن يحتاج جوازات سفر لأفراد العائلة نساءً ورجالاً.

تعنّت المصلحة، وعدم العمل على تسهيل الإجراءات والتخفيف من معاناة الناس في التسجيل، والفحص، والتدقيق، وتسليم وثيقة السفر، تسببت في تحميل المواطن اليمني كلْفة مرهقة، وصلت حدّ التسبب بوفاة بعض كبار السن والمرضى نتيجة هذا التعامل غير المسؤول من تلك الجهات التي تتحمّل وزرها كاملة.

وصفت رئيسة منظمة سواسية لحقوق الإنسان المحامية هبة عيدروس، الفساد الحاصل في المصلحة، وأسباب تأخّر المعاملات، في تغريدة على حسابها في تويتر يوم 17 ديسمبر الماضي بالقول: "عندما تجد أعداداً كبيرة من المواطنين من مختلف المحافظات يتواجدون أمام إدارة الهجرة والجوازات فرع عدن، من الساعة الثالثة فجراً، من أجل معاملة الحصول على جوازات سفر، ويقف كبار السن وصغارهم طيلة النهار في طابور، فهذا يدلّ على أن هناك خللاً كبيراً، مسؤولة عنه الجهات المختصة، وينمّ عن فساد أكبر خفي".

تغريدة عيدروس لا تخصّ مصلحة الجوازات في عدن، فجوازات مأرب، وتعز أيضاً تتحمّل المسؤولية نفسها جراء ما تشهده ساحة المصلحة من تكدّس للمواطنين، وطوابير طويلة، وتأخّر غير طبيعي ولا مسؤول في صرف الجوازات وإنجاز المعاملات، ومثل ذلك يسري على فروع المصلحة الأخرى.

على الحكومة الشرعية ووزارة الداخلية ومصلحة الهجرة والجوازات أن تتحمّل مسؤوليتها إزاء ما يعانيه المواطنون، ويسارعوا لعمل حلول لمشكلة التعقيد الحاصل في إصدار الجوازات، والإنهاء الفوري لما يحصل من فشل في مصلحة الهجرة والجوازات

تعز..
خمس سنوات.. من الحصار الحوثي

لا تزال تعز تعاني حتى اللحظة من الحصار الهمجي الذي تفرضه ميليشيا الحوثي على المدينة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 700 ألف نسمة.

تقرير/ خاص

الحصار المفروض على تعز بات من أطول الحصارات في التاريخ، ولم يكتف الحوثيون بالحصار العسكري ومنع الحركة والتنقل، بل تعدوا ذلك إلى منع وصول السلع الغذائية إلى المدنيين في تعز، ومنعوا دخول الأدوية إلى المشافي، ووصل الأمر إلى منع أسطوانات الأكسجين الخاصة بغرف العمليات وأقسام الطوارئ والحاضنات في المستشفيات، في سلوك همجي لم يسبق أن حصل في تاريخ الحروب.

اضطرت المملكة العربية السعودية في شدة الحصار إلى مباشرة عمليات إنزال جوي لأدوية ومستلزمات طبية لإنقاذ الحالات الإنسانية والمرضى في مستشفيات مدينة تعز التي ضربت ميليشيا الحوثي عليها حصارًا منذ 2015م، بعد أن منعت الميليشيا وصول شحنات الأدوية والمستلزمات الطبية والمساعدات المقدمة من المملكة العربية السعودية، وأوقفتها في الطرق المؤدّية إلى المدينة ومن ثم قامت بمصادرتها لصالحها.

تنديد أممي بحصار الحوثيين لتعز

في عام 2016 قال نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش: "يمنع الحوثيون موادًا ضرورية عن سكان تعز لمجرد أنهم يعيشون في مناطق تخضع لسيطرة قوات أخرى. مصادرة الممتلكات من المدنيين أمر غير قانوني، لكن أخذ طعامهم وإمداداتهم الطبية قسوة بالغة".

مبادرة حوثية.... وتاريخ من الكذب

في الآونة الأخيرة ظهرت دعوات لفك الحصار عن تعز، كان مصدرها المعسكر الموالي للحوثيين، وشخصيات اجتماعية أخرى سعت إلى التجاوب مع المبادرة التي ظنّوا أنها تعكس رغبة حوثية في فكّ الحصار عن مدينة تعز.

الميليشيا الحوثية كعادتها مارست الكذب والخداع، ورفضت فتح المداخل والطرق ورفع القناصة والثكنات العسكرية حول المدينة، وسقطت محاولة التلميع للحوثي التي نشطت على أثر ما تم تداوله من مبادرة حوثية لفك الحصار.

وصرح المتحدّث باسم محور تعز العسكري العقيد عبدالباسط البحر لمجلة المنبر اليمني حول عن ما يشاع من مبادرة حوثية لفتح مداخل تعز قائلًا: ما يُشاع إعلاميًا حول فك الحصار عن تعز لم يتم، وأضاف البحر: للأسف نضطر أن نؤكّد المؤكد أن قوات الحوثيين هي من تحاصر تعز بطرق انتقامية وإجرامية حاقدة منذ 5 سنوات ضمن مسلسل جرائمها الممنهجة، واللاإنسانية ضد شعبنا اليمني في كل مكان، لكنها في تعز أشد وأخبث، تنشر القناصة، وتزرع الألغام، وتضع الحواجز العسكرية في المنافذ.

ونوّه العقيد البحر إلى أن الحصار تقوم به عصابات وميليشيا مجرمة، متجرّدة من كل أخلاق الحروب وقواعد الاشتباك، وأعراف وقوانين الحرب الإنسانية المتعارف عليها عالميًا وإنسانيًا ودينيًا.

وأكّد العقيد البحر أن الجيش والسلطة المحلية في تعز يرحّبون بأي جهود محلّية أو دولية لفك الحصار عن تعز، وسيقوم بما يلزم لتسهيل أي جهود رامية لوقف معاناة أبناء تعز جراء الحصار المفروض عليهم، مبينًا أن ميليشيا الحوثي تمارس عقابًا جماعيًا ضد السكان، وترفض فك الحصار، وتقوم بعملية تلميع واستهلاك إعلامي مفضوح، ولم تلتزم بما تعهدت به في سلسلة طاولات المفاوضات، وآخرها اتفاق ستوكهولم؛ فلم تلزم بفقراته المتعلقة بالحديدة، ولا بتلك المتعلقة بتعز!.

ميليشيا الحوثي منذ تشكلها تدثرت بالكذب، وتسللت تحت خطاب تضليلي متمثل بإسقاط الجرعة وتخفيف المعاناة عن الشعب، وهو ما انكشف وأدرك الشعب اليمني كذبها بعد أن سيطرت على العاصمة صنعاء، وانتهاجها ممارسات ضاعفت من معاناة الناس، ودمّرت ما بقيا من الحياة؟

> اضطرت المملكة العربية السعودية في شدة الحصار إلى مباشرة عمليات إنزال جوي لأدوية ومستلزمات طبية لإنقاذ الحالات الإنسانية والمرضى في مستشفيات مدينة تعز التي ضربت ميليشيا الحوثي عليها حصارًا منذ 2015م

العقيد/ عبدالباسط البحر

> ميليشيا الحوثي تمارس عقابًا جماعيًا ضد سكان تعز وترفض فك الحصار، وتقوم بعملية تلميع واستهلاك إعلامي مفضوح، ولم تلتزم بما تعهدت به في المفاوضات، وآخرها اتفاق ستوكهولم

اتفاق ستوكهولم ...

معبر للسلام أم فخّ لاستدامة الاقتتال؟

آلاف الخروقات والانتهاكات لميليشيا الحوثي منذ توقيع اتفاق السويد

أكثر من عام مضى على اتفاق استوكهوم الموقّع برعاية الأمم المتحدة بين الحكومة الشرعية والميليشيا الحوثية، المتضمن وقف إطلاق النار في كامل محافظة الحديدة، إلا أن ميليشيا الحوثي ومنذ اليوم التالي لبدء الهدنة المقررة في 18 ديسمبر 2018م وحتى اليوم تمارس خروقاتها وانتهاكاتها بحقّ أبناء محافظة الحديدة، وسط تواطؤ وصمت مُطبق من قبل الأمم المتحدة.

المنبر اليمني- خاص- جبر صبر

الميليشيا الحوثية وقد عُرف عنها نقض العهود والاتفاقيات، تحرص على إبقاء الوضع في الحديدة على ما هو عليه لما تمتلكه المحافظة من أهميّة استراتيجيّة، والأهم من ذلك وجود الميناء الذي تحصد الميليشيا من إيراداته أكثر من 30 مليون دولار شهريًّا لتغذي من خلالها حروبها في مختلف مناطق اليمن.

" المنبر اليمني" رصدت خروقات وانتهاكات ميليشيا الحوثي في محافظة الحديدة على مدار عام منذ بدء تنفيذ اتفاقية ستوكهولم في 18 ديسمبر 2018م.

ارتكبت ميليشيا الحوثي آلاف الخروقات والانتهاكات، توزّعت بين القتل والإصابة، والخطف، والقصف العشوائي على الأحياء الآهلة بالسكان، والتهجير القسري، وتقويض سلطات الدولة، وزراعة الألغام، ومداهمة المنازل، وترويع المواطنين، وافتعال الأزمات، والإعدامات الميدانية، وتحويل المنشآت التعليمية إلى ثكنات عسكرية، فضلاً عن حصار المواطنين وتجويعهم عن طريق نهب المساعدات الغذائية وإحراقها أو بيعها في السوق السوداء التي أنشأتها الميليشيا.

المليشيا تقتل أكثر من ألف مواطن

رفعت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي شعارين في فرض إيقاف تحرير الحديدة، وعليهما بُنيت المساعي، وهما:

التخفيف من المعاناة الإنسانية، وإيصال المساعدات إلى المتضررين من أبناء الشعب اليمني.

وقف نزيف الدم اليمني، وحماية المدنيين في الحديدة من الحرب.

ومن خلال التقرير التالي يتبيّن أن تأخير ووقف تحرير الحديدة لم يحقق الهدفين أو الشعارين المرفوعين اللذين رفعتهما الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وما حدث هو العكس، حيث تضاعفت الأضرار الإنسانية وزادت اعتداءات الميليشيا الحوثية على المدنيين، وتضاعفت أعداد القتلى والمصابين والأضرار المادية والمعنوية أضعافاً مضاعفة، فيما لو حسم الجيش الوطني المعركة عسكرياً.

والسؤال المطروح الآن بعد كلّ تلك الأضرار التي ترتّبت على توقيف تحرير الحديدة: ما الأجندات الحقيقية للمجتمع الدولي من وراء حماية الميليشيا الحوثية من ضربات الجيش الوطني وتوقيف معركة تحرير الحديدة؟

حتى هذه اللحظة لا زالت ميليشيا الحوثي الإرهابية مستمرة في ارتكاب جرائمها في محافظة الحديدة، فلم يتوقف القصف العشوائي للمدنيين في منازلهم، وكذا عمليات القنص المباشر، فضلًا عن زرعها الألغام والعبوات الناسفة وغيرها بطريقة مخيفة وعشوائية، وكميات كبيرة. وقد نتج عن تلك العمليات الإجرامية خلال الفترة الماضية مقتل وإصابة أكثر من (2400) مدني، واستشهاد (300) عسكرياً، وإصابة (1566) جنديًّا ضمن القوات المشتركة المتواجدة في الساحل الغربي.

حيس تتصدر جرائم الميليشيا

مديرية حيس الواقعة جنوب الحديدة مشمولة باتفاق استكولوهم أودت هجمات ميليشيا الحوثي الانقلابية فيها بحياة 38 مدنياً، وجرحت 96 آخرين، منذ دخول اتفاق ستوكهولم حيّز التنفيذ في 18 ديسمبر 2018، وحتى نهاية العام 2019م. ومن بين إجمالي المدنيين الذين قُتلوا بقذائف ميليشيا الحوثي بمديرية حيس في محافظة الحديدة 7 أطفال و7نساء و26رجلاً.

ويصف سكان محلّيون مديرية حيس بأنها "الساحة التي لا تجفّ دماؤها؛ نظراً للجرائم اليومية التي ترتكبها ميليشيا الحوثي بحقّ أبناء المديرية، مستغلّة صمت الأمم المتحدة المعنيّة بمتابعة تنفيذ اتفاق ستوكهولم".

تفجير المنازل وقصفها

وكعادة الميليشيا الحوثية في الإجرام تمضي في سياستها المعتادة بتفجير المنازل وقصفها، وكذا تفخيخ المساجد والمصالح الحكومية والمنشآت الخاصة، واستخدامها ثكنات عسكرية، وقامت خلال الفترة الماضية بتفجير وقصف وتدمير أكثر من (446) منزلاً ومنشأة حكومية تدميراً جزئياً أو كلّياً، وتضرر 27 منشأة مدنية وصناعية، واستهدفت المستودع الثالث لمجمع مصانع إخوان ثابت ما أدّى إلى إحراقه.

> حاصرت ميليشيا الحوثي مديرية الدريهمي ومنعت القافلات الغذائية من الدخول إليها، ودمّرت أكبر خزانات المياه التي يعتمد عليها المواطنون في المديرية.

التجويع ونهب المساعدات وإتلاف الأغذية

لم تكتف ميليشيا الحوثي بإجرامها في قتل المواطنين من أبناء الحديدة وقصف منازلهم، فعمدت إلى حصارهم وتجويعهم، ومعهم بقية أبناء الشعب اليمني، من خلال احتجاز ونهب المساعدات الغذائية المقدّمة من المنظمات الدولية وتخزينها بكميات كبيرة، ما أدى إلى إتلافها، فضلًا عن إحراقها في مخازن بعض الشركات، أو نهبها والاستيلاء عليها لصالح عناصرها. حيث عمدت ميليشيا الحوثي إلى إحراق مخازن برنامج الأغذية العالمي في الحديدة، واقتحمت المخازن نفسها عدة مرات، واستخدمت بعض المباني المحاذية للمخازن ثكنات عسكرية، وأتلفت أكثر من 4 آلاف طن من القمح من محتويات مخازن مدينة الحديدة، واحتجزت أكثر من 51 ألف طن من القمح المقدم من برنامج الأغذية العالمي يكفي أكثر من 3 ملايين و700 ألف فرد.

احتجاز سفن وقافلات الإغاثة

لم تقتصر الخروقات الحوثية وجرائمها المتعددة في محافظة الحديدة على ما سبق وحسب، بل يضاف إلى ذلك قيامها باحتجاز السفن الإغاثية والنفطية في ميناء الحديدة والصليف. وبحسب اللجنة العليا للإغاثة فإن ميليشيا الحوثي منعت دخول أكثر من 88 سفينة إغاثية وتجارية ونفطية إلى ميناءي الحديدة والصليف بمحافظة الحديدة، خلال الفترة من مايو 2015 إلى ديسمبر 2018، منها 34 سفينة احتجزتها أكثر من ستة أشهر وتسبب ذلك في تلف معظم حمولاتها، وأضافت اللجنة أنّ الميليشيا نهبت واحتجزت خلال الفترة نفسها (ستة أشهر) 697 شاحنة إغاثية في الطرق الرابطة بين محافظات الحديدة وصنعاء وإب وتعز وحجة وذمار، ومداخل المحافظات اليمنية الخاضعة لسيطرتها، وقامت باحتجاز شاحنة تزن 32 طنًا في ميناء الحديدة كانت متجهةً إلى محافظة صنعاء، مشيرةً إلى أنّ بعض تلك الشاحنات المنهوبة كانت تحمل أدوية خاصة بوباء الكوليرا ولقاحات الأطفال.

حصار خانق لمديرية الدريهمي

وتشير التقارير أن الميليشيا قامت بمنع دخول المساعدات الغذائية إلى الساكنين في مديريات الحديدة التي تحاصرها، وخاصة مديرية الدريهمي، ودعا وزير الإدارة المحلية رئيس اللجنة العليا للإغاثة عبدالرقيب فتح، منسقة الشؤون الإنسانية في اليمن

يتبع .....

> أحرقت ميليشيا الحوثي مخازن برنامج الأغذية العالمي في الحديدة، واقتحمت المخازن نفسها عدة مرات، واستخدمت بعض المباني المحاذية للمخازن ثكنات عسكرية

> بنود اتفاق السويد نصّت على إزالة الحواجز والتحصينات بمدينة الحديدة، إلا أنّ ميليشيا الحوثي زادت منها منذ توقيع الاتفاق بنسبة 57 %

حوّلت ميليشيا الحوثي مدينة الحديدة إلى حقول ألغام وأنفاق وخنادق تفوق أي مدينة في العالم شهدت حرباً

احتجزت ميليشيا الحوثي قمحاً مقدماً من برنامج الأغذية العالمي يكفي 3 ملايين و700 ألف مواطن

ليزا غراندي إلى التدخل العاجل والضغط المباشر على ميليشيا الحوثي الانقلابية لإدخال المساعدات الإغاثية إلى السكان المحاصرين في مديرية الدريهمي بمحافظة الحديدة، دون قيد أو شرط أو تأخير.

واستنكر فتح بأشد العبارات قيام ميليشيا الحوثي الانقلابية بمنع برنامج الأغذية العالمي من إدخال المساعدات إلى السكان في الدريهمي، وعدَّ هذا تصرفاً إرهابياً ينافي القوانين الدولية والإنسانية، مطالباً الفريق الأممي المنبثق عن اتفاق السويد والخاص بمراقبة إعادة الانتشار بممارسة دوره في إلزام الميليشيا بالسماح لإدخال المساعدات بصورة عاجلة، وتسجيل هذه الانتهاكات، ومخاطبة المجتمع الدولي بكافة هذه التصرفات التي تمارسها الميليشيا الانقلابية.

ولم تقتصر ميليشيا الحوثي على محاصرة مديرية الدريهمي ومنع القافلات الغذائية من الدخول إليها، فقد قامت بتدمير أكبر خزانات المياه التي يعتمد عليها المواطنون في المديرية.

وفي الوقت نفسه استهدفت الميليشيا المركبات الهندسية للتحالف بشكلٍ دوري بأسلحة مضادة للدبابات، ما منع من إزالة الأنقاض والعقبات في المناطق المحررة للسماح بمرور المواد الإغاثية.

الجرائم الأكثر رعباً وخطراً

تعد زراعة الألغام والعبوات الناسفة من أكبر وأخطر الجرائم الإرهابية التي تقوم بها الميليشيا الحوثية ضد أبناء الشعب اليمني، وقتلهم، وتسببت بإعاقات دائمة لهم.

ففي محافظة الحديدة المشمولة باتفاق

> مديرية حيس ساحة لا تجفّ دماؤها بسبب الجرائم اليومية التي ترتكبها ميليشيا الحوثي

السويد أكثر من 330 ألف مدني معرضون للخطر المباشر من الألغام.

وذكر مختصون وحقوقيون أنَّ الميليشيا الحوثية ومنذ اتفاق السويد حتى اليوم قامت بزراعة 38 حقلاً من الألغام موزعة على 251 منطقة ضمن نطاق 16 مديرية في الحديدة، أدّت إلى تعطيل حياة آلاف الأسر من الذهاب إلى أعمالهم ومزارعهم. وتسببت هذه الألغام بمقتل 56 شخصاً، بينهم 20 طفلاً و7 نساء، فيما أصيب31 شخصاً بينهم 9 أطفال.

وفي الوقت نفسه أجبرت الميليشيا عشرات الأسر على النزوح من منازلهم، وفخختها بالألغام والمتفجرات، خاصة في حي 7 يوليو والزهور بمدينة الحديدة، إضافة إلى قيامها بتفخيخ 93 منشأة صناعية في الحديدة.

وقدَّر تقرير حقوقي للتحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن (تحالف رصد) أن خسائر القطاع الزراعي والاقتصادي جراء حقول الألغام الحوثية بلغت مليار دولار.

الجرائم الأكثر رعبا وخطراً

ورد ضمن بنود اتفاق السويد إزالة الحواجز والتحصينات بمدينة الحديدة، إلا أنّ ميليشيا الحوثي زادت منها منذ توقيع الاتفاق بنسبة 57%.

واستغل الحوثيون فترة وقف إطلاق النار لزيادة تحصيناتهم العسكرية بشكل كبير في مدينة الحديدة، بصورة مخالفة لما نصت عليه اتفاقية استكهولم، فقبل اتفاق السويد كان هناك 157 خندقاً للحوثيين في المدينة، لكنها قامت بحفر أكثر من 126 خندقاً جديداً، ونصبت العديد من الحواجز داخل المدينة، واستخدمت في ذلك أدوات كثيرة، منها نصب الحاويات والحواجز الترابية. وقبل وقف إطلاق النار تم الإبلاغ عن 118 حاجزًا، لكنها قامت بعد مرور أسبوعين على اتفاق السويد بوضع 109 حواجز إضافية، وعملت على حماية هذه الحواجز بشبكة حقول ألغام جديدة.

مليارات موانئ الحديدة واستماتة الحوثي

انسحاب ميليشيا الحوثي من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى كان أحد أهم بنود اتفاق السويد، ونص الاتفاق على توريد إيرادات تلك الموانئ إلى البنك المركزي اليمني للمساهمة في دفع رواتب الموظفين.

وعلى الرغم من أن ميليشيا الحوثي ادّعت أنها انسحبت من ميناء الحديدة في 29 ديسمبر، وهذا يندرج في مسلسل التضليل الذي دأبت عليه الميليشيا، وتبين في شريط فيديو بثَّ في وقته أن العناصر الذين وضعتهم في الميناء هم من أتباعها، تخفوا في زي قوات خفر السواحل اليمنية، وهو ما تم رفضه من قبل الجنرال باتريك كاميرت رئيس اللجنة المشتركة وقتها.

وهذا يعني أن ميليشيا الحوثي مستمرة في السيطرة على الموانئ باعتبارها أكبر مورد اقتصادي لها، تغذي من خلالها حروبها المختلفة في اليمن، حيث تبلغ إيرادات ميناء الحديدة 35 مليون دولار شهريًا.

ونخلص بعد هذا الرصد الموثق بالأرقام إلى سؤال مفاده: هل حققت الأمم المتحدة الهدف الإنساني وأرست السلام من وقف عملية التحرير العسكري للحديدة؛ أو أنها حققت أهدافاً أخرى لا علاقة لها بالسلام ولا بالمتطلبات الإنسانية للشعب اليمني وللمدنيين في الحديدة؟

ستوكهولم

عام من الانتهاكات والجرائم الحوثية

منذ التوقيع على اتفاقية ستوكهولم بالسويد

في 13 ديسمبر2018م

15516 خرقًا للهدنة منذ إعلانها

إطلاق 90000 مقذوف

قتل وإصابة 2400 مدني

بينهم **33** طفلاً **14** امرأة

منع 88 سفينة
إغاثية وتجارية ونفطية من دخول الموانئ

زراعة ألغام
38 حقل ألغام موزعة على
252 منطقة
في 16 مديرية

تفجير وقصف
وتدمير كلي وجزئي
446 منزلاً
ومنشأة حكومية

نهب 697 شاحنة إغاثة
حفر 126خندقاً ونفقاً جديداً
نزوح 30 ألف أسرة

الفرار من منازلهم **255 ألف**

إحراق وتضرر منشآت **مدنية وصناعية 28**

إتلاف قمح **4 آلاف طن**

احتجاز مساعدات **51 ألف طن**

معرضون لخطر الألغام **330 ألف مدني**

ميليشيا الحوثي ... تاريخ من الغدر ونكث العهود

ستوكهولم ..
نافذة لإطالة الحرب ووأد السلام

تفاعل اليمنيون خيرًا باتفاقية ستوكهولم الذي رعته الأمم المتحدة، وكان في ظاهره إنهاء الحرب وعودة السلام؛ تقديرًا للوضع الإنساني الكارثي الذي شهدته اليمن خلال الأعوام الخمسة الأخيرة في ظلّ الحرب؛ حيث شهدت اليمن أسوأ أزمة إنسانية في العالم بانحدار الوضع حسب التصنيف العالمي من المرحلة الرابعة (الطوارئ) إلى المرحلة الخامسة (المجاعة) التي بدت مؤشراتها عبر جيوب المجاعة التي ظهرت في عدد من المحافظات المختلفة، وفي مقدمتها الحديدة وحجة وبعض مديريات تعز ولحج، ولكن للأسف الشديد ها نحن نقترب من مضي العام على توقيع اتفاقية ستوكهولم ولم يحقق أيّ تقدّم يُذكر على الصعيد الميداني، ولا تزال معاناة المدنيين والمأساة الإنسانية مستمرّة وتزداد تفاقمًا يومًا بعد يوم.

محمد المقرمي
رئيس مركز الدراسات والإعلام الإنساني اليمني

ثغرات مقصودة في اتفاق ستوكهولم

تجاوبت الحكومة الشرعية وكلُّ الأطراف المساندة لنجاح ستوكهولم مع الاتفاق حرصاً على حقن الدماء، وحفظ ما تبقّى من بنية تحتية في مدينة الحديدة بعد أن تمترس الحوثيون فيها، وحفروا الخنادق، وزرعوا الألغام لمنع تقدّم الشرعية، وتضافرت جهود المجتمع الدولي في تحقيق السلام، بَيْد أن الأمم المتحدة وضعت في بنود الاتفاقية ثغرات قانونية هي التي مكّنت الحوثي من إعادة تموضعه، ومنحته فرصة العودة إلى الأماكن التي يفترض أن ينسحب منها، ومن ذلك خطّة إعادة الانتشار التي يفترض أن تكون وفق لجنة مشتركة من الطرفين تشرف عليها الأمم المتحدة ليتمكّنوا من فتح كلّ المنافذ لعبور المساعدات الإنسانية من الموانئ الثلاثة الرئيسية في الحديدة، ونزع الألغام، وتثبيت الأمن والاستقرار، لكن الاتفاق في نصّه تضمّن جملة عارضة، وهي مخصصة بتشكيل لجنة مشتركة، جاء فيها (على سبيل المثال لا الحصر أعضاء من الطرفين) وهذا ما خوّل الحوثيين للقيام بإعادة الانتشار الأحادي، ورحّبت به الأمم المتحدة، ورفضته الحكومة الشرعية -ومن حقها رفض ذلك- لأن لجنة إعادة الانتشار يحب أن تكون مشتركة من الطرفين. وظلّت الأطراف تراوح حول هذا البند، ولم تتقدم الاتفاقية خطوة واحدة إلى الأمام، بل كانت هذه الثغرة كفيلة بإيقاف الحرب والسلام في آن، لتستمر المعاناة الإنسانية، وتتوسّع شبكات الأمم المتحدة مستفيدةً من دعم خطط الاستجابة الإنسانية مطلع كلّ عام، والتي وصلت في العام ٢٠١٨ إلى ٢.٩ مليارين وتسعمائة مليون دولار، جاء ما يقارب نصفها من السعودية والإمارات والكويت، حيث بلغت مساعداتهم مليار ومائتين وخمسين مليون دولار، تلتها ٥٠٠ مليون دولار من السعودية والإمارات لمعالجة مشكلة الأمن الغذائي، وكذلك العام ٢٠١٩، حيث بلغت مساعدات دول التحالف مليار ومائتين وخمسين مليون دولار، ومؤخرًا قدّمت المملكة أيضًا ٥٠٠ مليون دولار لدعم خطط الاستجابة.

> وضعت الأمم المتحدة في بنود اتفاقية ستوكهولم ثغرات قانونية هي التي مكّنت الحوثي من إعادة تموضعه، ومنحته فرصة العودة إلى الأماكن التي يفترض أن ينسحب منها، ومن ذلك خطّة إعادة الانتشار.

الحوثيون والمنظمات..مصالح مشتركة

هذه المبالغ الكبيرة التي تجاوزت خلال سنوات الحرب الخمسة عشر مليار دولار، هي التي جعلت الأمم المتحدة تمسك العصا من المنتصف لإطالة أمد الحرب، واستفادة شبكاتها من التوسع في اليمن ومختلف دول العالم من جهة، ومن جهة أخرى تحقق رغبة المجتمع الدولي الذي يسعى إلى إطالة الحرب مستفيدًا من صفقات بيع الأسلحة للدول العربية، وهدفها من تلك الصفقات دعم اقتصادها المهدد بالانهيار مع الأزمة الاقتصادية العالمية الوشيكة خلال العام ٢٠٢٠ ضاربةً بأخلاقيات وقيم ومبادئ المنظمات الإنسانية عرض الحائط.

مصالح

هناك مصالح مشتركة بين قيادات مشرفة على الإغاثة من ميليشيا الحوثي برئاسة مدير مكتب ما يسمّى بالمجلس السياسي بصنعاء، وبين قيادات المنظمات الإغاثية والتي كُشفت مؤخراً عبر الوكالات الدولية، وأبرزها إداريون في منظمة الصحة العالمية التي ظلّت تهادن الحوثيين بالتقارير المضللة، وتصادر ملايين الدولارات تحت مسميات أجور ونفقات وبدل مخاطر، وكانت وكالة «أسوشيتد برس» قد كشفت عن إجراء الأمم المتحدة تحقيقات داخلية في فساد منظمة الصحة العالمية، مشيرة إلى قيام ميليشيا الحوثي بمصادرة حواسيب تحتوي على أدلّة فساد واحتيال كانت بحوزة المحققين وهم على وشك مغادرة مطار صنعاء الدولي، جاء ذلك بعد صدور عدد من التقارير من المنظمات الدولية تدين الحوثيين بمصادرة الإغاثة من أفواه الجوعى.

بيد أن هذه المنظمات لم تُدِن ما قام به ما يُسمّى بالمجلس السياسي من فرض التعامل مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بصنعاء كجهة وحيدة لتلقي المعلومات الخاصة بالمسح الميداني لمعرفة الوضع الإنساني، والاستقصاء، واستطلاع الرأي، بل استمرّت في التعامل معهم، وتعذّرت بعدم قدرتها على الوصول إلى كلّ المناطق في ظلّ الحرب.

مليارات ذهبت أدراج الفساد

يتجلّى فساد منظمات الأمم المتحدة وتعاونهم مع الحوثيين ومتاجرتهم بالوضع الإنساني في اليمن في مقدار المبالغ التي تسلّمتها المنظمات، والتي تجاوزت العشرة مليارات دولار خلال الخمس السنوات الأخيرة، والتي كانت كفيلة بحلّ الأزمة الإنسانية والنهضة بالاقتصاد الوطني لو أنها قامت بإيصال هذه المبالغ لمستحقيها، ووافقت على وضع المبالغ في البنك المركزي لحفظ العملة اليمنية من التدهور المستمر والشراء من الداخل لتشجيع المصانع، ومعالجة البطالة التي فاقمتها الحرب، لكنهم رفضوا وضع المبالغ في البنوك اليمنية، وبدلاً من أن يتعافى الوضع في اليمن رأينا تدهورًا مستمرًا في الوضع الإنساني؛ مما يكشف عدم وصول المساعدات إلى مستحقيها، والغياب التام للرقابة، ورفض المنظمات الدولية للرقابة التي تضمن وصول المساعدات إلى المستحقّين.

> نقترب من مضي العام على توقيع اتفاقية ستوكهولم، ولم يحقق أيّ تقدّم يُذكر على الصعيد الميداني، ولا تزال معاناة المدنيين والمأساة الإنسانية مستمرّة وتزداد تفاقمًا يومًا بعد يوم

وكان إصرار منظمات الأمم المتّحدة على الإشراف المباشر على ميناء الحديدة وإدارته منذ وقت مبكّر لتُوقِف عملية الحسم، وتتحكّم بالمشهد الإنساني عبر تقاريرها التي تماهت مع الحوثيين من جهة، ومع الدول المصنّعة للأسلحة من جهة أخرى، سعيًا منها لاستمرار الحرب وإبرام العديد من الصفقات، وممارسة ابتزاز التحالف العربي بحجة معالجة الوضع الإنساني.

جهود التحالف للعودة إلى المسار السياسي

كان دور التحالف العربي في الضغط على الحوثيين من أجل العودة إلى مسار السلام كبيراً، وبذل جهوداً مشكورة لأجل ذلك، وهذا ما رأيناه ولمسناه خلال مبادرة الحوثيين الأخيرة في إطلاق مجموعة من الأسرى، والمبادرة الأخيرة التي تشهد لمساتها الأخيرة لفكّ الحصار عن تعز، ونزع الألغام، آملين أن يصدق الحوثيون هذه المرّة في فكّ الحصار عن تعز التي رزحت خمسة أعوام تحت حصارهم الجائر.

اليمنيون اليوم بحاجة ماسّة إلى العودة إلى المسار السياسي، وتحكيم العقل، وعودة الحوار لإيقاف هذه الحرب، آملين أن يحرز ضغط التحالف على الحوثيين نجاحًا لعودة الحوثيين إلى المسار السياسي، والابتعاد عن الأجندة الإيرانية التي تسعى إلى زعزعة الأمن والاستقرار عبر وكلائها الذين زرعتهم في الوطن العربي، مستغلةً الجهل والفقر؛ وليعيدوا النظر في التاريخ، حيث لم يسجل التاريخ موقفًا واحدًا إيجابيًا لإيران مع العرب.

> المبالغ التي تسلّمتها المنظمات، والتي تجاوزت العشرة مليارات دولار خلال الخمس السنوات الأخيرة كانت كفيلة بحلّ الأزمة الإنسانية في اليمن، والنهوض بالاقتصاد الوطني لو أنها قامت بإيصال هذه المبالغ إلى مستحقيها، ووافقت على وضع المبالغ في البنك المركزي لحفظ العملة اليمنية من التدهور المستمر

الأمم المتّحدة ... لماذا؟

محمد العمدة
رئيس الشبكة اليمنية للحقوق والحريات

يصاب المرء بالحيرة حين يستعرض مواقف الأمم المتحدة التي يدّعي مسؤولوها رعايتهم للمبادئ التي أنشئت على أساسها هذه المنظمة الدولية، ولم يعد للأمم المتحدة في اليمن سمعة طيبة تخوّلها القيام بدور يحقق تنفيذ القرارات الأممية وينحاز إلى مواثيقها ومبادئها وقوانينها الأساسية، فمجلس الأمن أصدر القرار2216، ومساعي الأمم المتحدة تتجاهل القرار وتنحاز إلى ميليشيا إرهابية مسلحة، وتتجاهل كلَّ الانتهاكات والجرائم التي اقترفتها الميليشيا الحوثية بحق المدنيين، بل وتسامحت مع الحوثيين حين طالت انتهاكاتهم طواقم العمل الإغاثي والإنساني التابع للأمم المتحدة نفسها، بل تعدى الأمر إلى تسامح تاريخي عجيب مع الميليشيا الحوثية حين استهدفت مراراً مواكب مبعوثيها بالقصف أحياناً وبالهجوم المسلح أحياناً أخرى..

> حظيت ميليشيا الحوثي بتسامح تاريخي عجيب من الأمم المتحدة حين استهدفت مراراً مواكب مبعوثيها بالقصف أحياناً وبالهجوم المسلح أحياناً أخرى..

غريفيت صديق ميليشيا إرهابية مسلحة

بلغتْ ذروة العلاقة الحميمية بين الميليشيا الحوثية المدعومة من إيران والأمم المتحدة بتعيين مارتن غريفيت مبعوثاً أممياً إلى اليمن؛ فكان تعيينه أشبه بالمكافأة للحوثيين على تمرّدهم المتواصل على قرارات الأمم المتحدة وعلى الدولة والشرعية اليمنية قبل ذلك، وعلى الإجماع الوطني والشعبي قبلهما.

إن تجربة الأمم المتحدة التي تكرر الإسهام بصناعة الأزمات وإطالة آماد الصراعات في العالم بتدخلاتها السلبية باتت على شفا الفشل الذريع، وبات على الشعوب البحث عن صيغة دولية بديلة، تسهم في الحلول ولا تسهم في تعقيد الإشكالات، وهنا نؤكد أن على الأمم المتحدة أن تراجع سياستها في اليمن قبل فوات الأوان، فلم تزد أن ضاعفت المعاناة في اليمن، وأسهمت بشكل جذري في تعميق الحالة الإنسانية في اليمن بسبب سلوكها الذي يشعل الأزمات ويعقّد الحلول.

اعتداءات حوثية على الأمم المتحدة بلا عتاب!

ما يلي جانباً من وقائع مشهودة لاعتداءات ميليشيا الحوثي المتكررة على الأمم المتحدة ذاتها، وهي اعتداءات طالت مبعوثيها وطواقمها العاملة في اليمن، ومقرات المساعدات الإغاثية والإنسانية، ومستشفيات ومخيمات نزوح، فيما ظلت ردود الأفعال الدولية إزاء هذه البلطجة الحوثية مزيداً من الضغط المتزايد على الحكومة الشرعية لشرعنة ما تسميه تصريحات وتقارير ممثلي المؤسسة الدولية «سلطة الأمر الواقع» الحوثية!

في 17يناير2019 تعرّض مقر اجتماعات لجنة تنسيق إعادة الانتشار بمحافظة الحديدة لقصف مباشر من قبل ميليشيا الحوثي، وأصدرت المقاومة الوطنية حينها بياناً ذكرت فيه أن ميليشيا الحوثي قصفت بقذائف الهاون المقرَّ الخاص بعقد اجتماعات لجنة إعادة الانتشار، التي يرأسها الجنرال الدنماركي مايكل لوسيجارد في مجمع «إخوان ثابت» في المناطق المحررة داخل مدينة الحديدة، وهو قصف متعمّد لم ينل اهتماماً من الأمم المتحدة، ولم تتصرف حياله بأي تصرف!

في 29/1/ 2019م أطلقت ميليشيا الحوثي النار على المراقبين الدوليين التابعين للأمم المتحدة وأعضاء لجنة إعادة الانتشار اليمنيين، وهو خرق للاتفاقيات، حصل بالتزامن مع وصول مارتن غريفيث إلى الحديدة، ومرّت الجريمة دون أي ردة فعل حيالها، وسرد راجح بادي -متحدث الحكومة- قصة الاعتداء بهذه الصيغة العجيبة: «فجأة هطلت على الفريق النيران بكثافة من قبل الميليشيا الحوثية، علمًا بأن التنسيق قد حصل مسبقًا مع مندوب الأمم المتحدة (في إشارة إلى قائد فريق المراقبين الأممين الجنرال باتريك كاميرت)، والذي بدوره أخبر الفريق أن الحوثيين وعدوه بوقف إطلاق النار ونزع الألغام».

هذه الحوادث ليست جديدة، فلقد سبقت اعتداءات على مبعوثين سابقين، بدءًا من إسماعيل ولد الشيخ في 22 مايو 2017، حين اعترضت مجاميع مسلحة من ميليشيا الحوثي يتقدمهم القيادي صادق أبو شوارب موكب ولد الشيخ مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن عقب خروجه من صالة مطار صنعاء، وأطلق أحد الحوثيين النار باتجاه موكبه، ومرّت الحادثة دون أي إجراء عقابي من الأمم المتحدة ضد الحوثيين، ورغم أن وزارة الخارجية اليمنية في الحكومة الشرعية وصفت الاعتداء على ولد الشيخ بكونه محاولة اغتيال، إلا أن ذلك لم يفد شيئاً، وابتلعت الأمم المتحدة هذه الجريمة كغيرها دون ردّ.

في 2 أغسطس 2018 وصفت الأمم المتحدة القصف الذي تعرض له مستشفى الثورة العام في محافظة الحديدة غرب اليمن بالأمر المروع، وجاء ذلك على لسان منسقة الشؤون الإنسانية في اليمن، ليزا غراندي التي أكدت أن «المستشفيات محمية بموجب القانون الدولي الإنساني. لا شيء يمكن أن يبرر خسارة الأرواح هذه».

لم يكن تصريح ليزا غراندي -الذي يبدو إيجابياً- خالياً من الاستدراك المقصود، وخلط الحابل بالنابل، فقد عادت واستدركت قائلة: «لقد قلنا ذلك من قبل، ونقوله مرّة أخرى: يتعين على أطراف النزاع بذل كلّ جهد ممكن لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. هذا ليس التزامًا طوعيًّا، إنه إلزامي على جميع المتحاربين».

هكذا صورت ليزا غراندي المشهد في هذه الجريمة الإنسانية ومن خلفها الأمم المتحدة، وجسدت في مخيلتها أطرافًا يؤججون الصراع، دون تحديد لمرتكب الجريمة، وهكذا تنظر الأمم المتحدة إلى الوضع في اليمن، وتؤكد ذلك في بياناتها، والجميع في نظرها أطراف صراع، يحق لها استخدام القوة بشرط ألا تستهدف المستشفيات والمدنيين، وفي مضمونه اعتراف بالميليشيا الحوثية أنها يحق لها أن تحارب وتقاتل الحكومة الشرعية والشعب اليمني، وفي مضمونه أن القرار الأممي 2216 لا قيمة له، وأنها تدعم الانقلاب على مبادئ الأمم المتحدة والشرعية الدولية وشرعية الدول المعترف بها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتشرعن للانقلابات والحروب وليس للتداول السلمي عبر السلوك الديمقراطي الشعار الذي ترفعه الأمم المتحدة كخيار أوحد للتداول السلمي للسلطة.

> هكذا تشرعن الأمم المتحدة للفوضى في اليمن؛ فالجميع في نظرها أطراف صراع، يحق لهم استخدام القوة.

في 26يناير 2019م قصفت ميليشيا الحوثي مخيماً للنازحين في محافظة حجة وقتلت ثمانية مواطنين، وجرحت أكثر من ثلاثين آخرين.

وفي أكتوبر من العام 2018 قصفت ميليشيات الحوثي مخيماً للنازحين في مدينة الخوخة الساحلية في محافظة الحديدة، وأودت بحياة امرأتين وأصابت العشرات.

وكعادتها دانت ليز غراندي منسقة الشؤون الإنسانية في اليمن القصف الذي شنَّته ميليشيا الحوثي على مخيَّم للنازحين بمديرية الخوخة التابعة لمحافظة الحديدة، لكنها كالمعتاد لم تشر إلى الحوثي صراحة، فلقد أدانت الحادثة دون أي إشارة إلى الجاني، ما يعني أن مواقف هؤلاء لم تعد مثاراً للشكوك فحسب؛ بل صارت مواقف مكشوفة لا لبس فيها، حيث قالت غراندي في بيان بثه موقع أخبار الأمم المتحدة: «ندين الهجوم بشكل لا لبس فيه، ونقدِّم تعازيَنا العميقة لأسر الضحايا»، مضيفةً أن ما يحدث في اليمن صادم ولا توجد طريقة أخرى لوصف ذلك، وأشارت إلى أن معظم الضحايا هم من النساء والأطفال.

ليزا غراندي نفسها هي التي أصدرت بياناً واضح الانحياز للميليشيا الحوثية أثار حفيظة الحكومة اليمنية نفسها، حيث تجاهلت في بيانها الرسمي إدانة قصف الحوثيين لمخازن الأغذية في الحديدة في 27 / 01 / 2019م، واستغرب وزير الإدارة المحلية في الحكومة اليمنية عبدالرقيب فتح بيان المنسقة الأممية، الذي قال «إنه لم يدِنْ الميليشيا الانقلابية بوضوح، رغم أن كلّ الأدلة تشير إلى قيامها بقصف تلك المخازن». فتح في تصريحه صرخ بوجه ليزا غراندي قائلاً: إن قصف مخازن صوامع الغلال في الوقت الذي يعانيه الشعب اليمني من وضع إنساني مرير جريمةٌ ضد المبادئ والقوانين الدولية والإنسانية، ويستدعي إدانة دولية واضحة، وتدخُّل سريع لمنع تكرار مثل هذه الحوادث.

ورغم احتجاج الحكومة اليمنية وصمت الأمم المتحدة إزاء هذه الجريمة المشهودة عاودت ميليشيا الحوثي في 13 فبراير 2019 استهداف صوامع الغلال في مطاحن البحر الأحمر ومستودعات الحبوب التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في مدينة الحديدة غرب اليمن للمرة الثالثة خلال أسابيع.

> اعتداءات الميليشيا الحوثية طالت مبعوثي الأمم المتحدة وطواقمها العاملة في اليمن، ومقرات المساعدات الإغاثية والإنسانية، ومستشفيات ومخيمات نزوح، وكان رد المجتمع الدولي مزيداً من الضغط على الحكومة الشرعية لصالح الحوثي!

خاتمة

نحن في اليمن لم نعد نستغرب الموقف الأممي المتخاذل إزاء ما تمارسه ميليشيا الحوثي بحق الشعب اليمني، لكن المستغرَب هو سكوت الأمم المتحدة إزاء جرائم الحوثي بحق طواقمها وعمالها ومخازنها ومبعوثيها ومخيمات النزوح.

ونستغرب كذلك تجاهل الأمم المتحدة ومبعوثيها إلى اليمن بل وتعمّدها الدوس على قرارات مؤسساتها كالقرار 2216، ومحاولة الالتفاف عليه، والضغط المستمر على الحكومة اليمنية لأجل انتزاع موقف ينقض القرار الأممي المذكور، ويجعل من مبادئ الشرعية الدولية لعبة بيد الميليشيا المسلحة التي تستمد وجودها من القتل والسلاح والتمرد على الأنظمة والقوانين والمشروعيات الأممية والمحلية.

الأمم المتحدة ومساعيها في رأب الصدع والوصول إلى حلول تنهي التمرّد وتستعيد الدولة ومؤسساتها، لا تعدو كونها مساعي تخديرية للشعب اليمني وحكومته الشرعية، وهي في الحقيقة تستثمر هذه المعاناة وتؤججها لأسباب عدّة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

عبدالناصر بن حماد العوذلي
الأمين العام المساعد لحزب جبهة التحرير

اتفاق ستوكهولم

مات غرقًا في الحديدة

إن الأمم المتحدة تقوم بجباية الدعم من الدول المانحة وصرفه على رحلاتها ومبعوثيها ومكاتبها العاملة في اليمن، ولا يصل إلى اليمن حتى عشرة في المائة من تلك الأموال، وظلّ الشعب يرزح تحت وطأة الفقر والجوع والمرض.

والأمر الآخر أن الأمم المتحدة تسعى إلى تمكين الميليشيا الحوثية تحت مبررات واهية لمفهوم الأقلّيات، وهذه واحدة من المغالطات الأممية.

ومنذ أن وطئت أقدامهم العاصمة صنعاء في انقلابهم المشؤوم وإسقاطهم الدولة والجمهورية ومؤسساتها دأبت الأمم المتحدة عبر مبعوثيها إلى التهيئة والتمكين لهم بطرق متعددة، بدءًا باتفاق السلم والشراكة الذي كان النواة الأولى لفرض هذه الميليشيا الانقلابية على الخارطة السياسية اليمنية، وجعلهم من أهم أركان السياسة اليمنية، وإفساح المجال لهم عبر تسويقات مبعوث الأمم المتحدة آنذاك جمال بن عمر مهندس اتفاق السلم والشراكة.

وظلّت الأمم المتحدة وعبر كافّة المحطات التشاورية التفاوضية التي كانت ترعاها بين الحكومة الشرعية وقوى الانقلاب تمهّد لطرح الميليشيا الحوثية كمكون أصيل، تحاول إسقاط الدولة في أيديهم حتى أوصلتهم إلى اتفاق ستوكهولم الجديد الذي تمّ إبرامه في 13 ديسمبر 2018، والذي كان بمثابة طوق النجاة لقوى الانقلاب، حيث منع استعادة الحديدة إلى يد الشرعية، وهذا الاتفاق جرى بهندسة بريطانية عبر مارتن جريفيت الذي يتراءى للناظر إليه أنه ينتمي إلى أسرة بدر الدين الحوثي.

> ظلت الأمم المتحدة وعبر كافة المحطات التفاوضية تمهّد لطرح الميليشيا الحوثية كمكون أصيل، تحاول إسقاط الدولة في أيديهم حتى أوصلتهم إلى اتفاق ستوكهولم الجديد الذي تمّ إبرامه في 13 ديسمبر 2018م.

> كان اتفاق ستوكهولم بمثابة طوق النجاة لقوى الانقلاب، حيث منع استعادة الحديدة إلى سلطة الشرعية

كان اتفاق ستوكهولم غير واضح المعالم، وقد نص على انسحاب قوى الانقلاب من الموانئ الثلاثة في الحديدة، وتسليم إدارتها لقوى الأمن المحلية عبر الأمم المتحدة، ومنذ وصول رئيس بعثة التنسيق لتنفيذ اتفاق ستوكهولم الجنرال باتريك كاميرت والحوثيين يمارسون الكذب في إعادة الانتشار، وقد قاموا بعملية هزلية في هذا الصدد، وتم رفضها من منسق الأمم المتحدة كاميرت، وظلّت الأمم المتحدة تغض الطرف عنهم، ولم يتم إدانتهم من قبل المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة مارتن جريفيت، وهم يُسوِّفون في إجراءات التنفيذ حتى تم تغيير الجنرال باتريك كاميرت بالدنماركي الفريق مايكل لويسغارد الذي تماهى مع الميليشيا الحوثية، وتعاطى مع مسرحيتهم في إعادة الانتشار أحادي الجانب، وأعطاهم مساحة واسعة للحركة في الساحل الغربي، وضمّن بنود مسرحيتهم الهزلية في إعادة الانتشار تقريره الأممي في مايو 2019م في انحياز كامل، وتعاطٍ واضح مع قوى الانقلاب، وصرّحت الحكومة الشرعية آنذاك بهذا الخرق الواضح للاتفاق، وحمّلت الأمم المتحدة كامل المسؤولية في هذا الإخفاق لتنفيذ الاتفاق، وأدانت ما قام به لويسغارد.

في اعتقادي أن اتفاق ستوكهولم كان محاولة واضحة من الأمم المتحدة لإنقاذ الحوثيين في الساحل الغربي، بعد أن وصلوا إلى عنق الزجاجة، وكادت أن تنفرط عراهم، وتتفكك جبهاتهم وتنهزم تحت ضربات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية، في دليل واضح على أن الأمم المتحدة حريصة كلّ الحرص على بقاء الحوثيين على الخارطة السياسية والعسكرية في اليمن، ويتجلّى ذلك في محاولاتها في عدّة محطات إنقاذهم كلما وصلوا إلى الهزيمة الساحقة في جبهات القتال؛ ولذلك بات هذا الاتفاق في حكم الميت بعد أن عجزت الأمم المتحدة عجزاً كاملاً عن إلزام قوى الانقلاب بتنفيذ بنوده، بدءاً من إطلاق الأسرى، وصولًا إلى الانسحاب من موانئ الحديدة، وأصبح لزامًا على الشرعية ألا تتعاطى مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة مارتن جريفيت حتى يتم تنفيذ اتفاق ستوكهولم، وإلزام الحوثيين بتنفيذ بنوده.

فخ (ستوكهولم)

كثيرة هي الاتفاقات التي جرت مع ميليشيا الحوثي، سواء كانت داخل اليمن أثناء دخول الميليشيا صنعاء، أم كانت خارج اليمن؛ في الكويت، والأردن، وجنيف، لكن دون تقدّم إيجابي؛ بسبب تعنّت ميليشيا الحوثي ومراوغاتها وخروقاتها المستمرة.

عرفات حُمْران
عضو تحالف رصد للحقوق والحريات

جاء اتفاق السويد أثناء تحرير الشرعية لمدينة الحديدة، وكان الجيش الوطني على بُعد خمسة كيلو من ميناء الحديدة، والذي يعدُّ الرئة التي يتنفّس منها الحوثيون؛ فمن هذا المنفذ يدخل السلاح، والخبراء الإيرانيون، وأنواع المتفجرات، ومنها أيضًا تدخل 80 ٪ من المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، التي تتحكم فيها الميليشيا، فتذهب إلى صنعاء، ومنها توزّع الإغاثة الغذائية إلى جبهات القتال الحوثية، ويباع كثير منها في السوق السوداء، كما تذهب المساعدات الطبّية إلى المراكز والمستشفيات التي تخصّ جرحي الحوثيين، وتباع البقية لشركات أدوية تملكها قيادات حوثية.

كان موقف الشرعية من اتفاق ستوكهولم موقفًا إيجابيًا، وقد تلخّصت بنود اتفاقية السويد في عدة نقاط مهمة:

- تبادل الأسرى مقابل المختطفين
- فك الحصار عن أبناء تعز
- تنفيذ اتفاق الحديدة

ورغم رفضنا لعملية تبادل الأسرى بشكله الذي تم فرضه، وتحفظنا عليه كمنظمات حقوقيه مدنية؛ إذْ كيف يبادَل مختطف رأي لا يملك إلا قلمه بمقاتل حوثي؟!

المختطف لا يستطيع العودة إلى دياره وأسرته الموجودة في أماكن سيطرة الحوثي، فيتوجه مضطرًا إلى محافظة بعيدة، وتظل معاناته ومعاناة أسرته قائمة. أما الأسير الحوثي فسيعود إلى جبهات القتال لممارسة القتل والتنكيل بالمدنيين، وهذه مقارنة غير عادلة، ولا تقرّها القوانين الخاصة بالأسرى، أو المختطفين، إلا أن الحكومة الشرعية عللت قبولها ذلك بأنها تريد إنهاء معاناة المختطفين وأسرهم حتى لو تم التبادل مع أسرى حرب.

> المعطيات تؤكّد أن اتفاق السويد ما كان إلا رغبة في إيقاف تحرير الحديدة برعاية أممية، وتواطؤ المجتمع الدولي، الذي يبدو أنه لا يرغب في إنهاء الحرب في اليمن.

وبكل الأحوال فقد كان اتفاق السويد فخًّا ليس أكثر، رغم تفاؤل المبعوث الأممي إلا أن المستفيد من هذ الاتفاق هم الحوثيون لا غير، وبالرجوع إلى آلية تنفيذ الاتفاق كان المفترض أن يتم الآتي:

أولًا: يتم إطلاق سراح الأربعة الذين شملهم القرار الأممي ٢٢١٦ وهم: الصبيحي، ومنصور، وقحطان، ورجب، في أول اجتماع لهم في السويد، وهذا لم يحصل وتم تجاوزه، وكان ينبغي كذلك التوقيع على أسماء التبادل، لكن الحوثيين رفضوا التوقيع في الجلسة الثانية، إضافة إلى أن حصار تعز لم يتم فكّه، وقفز المبعوث الأممي إلى اتفاق الحديدة، وهنا بدأ الحوثي يتفاعل شكليًّا مع الاتفاق، ويستغلّه لاستعادة أنفاسه من جديد.

كان المنتظر من اتفاق الحديدة أن يفضي إلى إيقاف زرع الألغام، وفتح معابر لوصول الإغاثة، والانسحاب من الموانئ التي يسيطر عليها مسلحو ميليشيا الحوثي، لكن الذي حصل أن الحوثي زرع ألغامًا مضاعفة، وزاد من حفر الخنادق، وأصبحت الحديدة تعيش فوق شبكة من الألغام والمتفجرات، ولم تستطع قافلات الإغاثة التحرك فوق حقول من الألغام. وواصل الحوثي إدخال آليات عسكرية وسط المنازل المكتظة بالسكان، وهجّر كثيرًا من الأهالي، ومنع نزوح كثير من الأسر التي تسكن جوار هذه الآليات العسكرية، وجعلهم دروعًا بشرية، وبدأ باستهداف المدنيين، وقام بمطاردة الناشطين بشكل مفرط بعد هذا الاتفاق.

أمّا انسحابه من الموانئ فهي مسرحية هزلية قام بها وباركتها لجنة المراقبين الدوليين؛ فبدل من انسحاب مسلحيه قام بتغير ملابسهم بملابس عسكرية، وأعلن من جانبه انسحاب عناصره، وزعم كاذبًا تسليم الميناء للضباط والموظفين الذي كانوا فيها قبل الانقلاب.

كلّ هذه المعطيات تؤكّد أن اتفاق السويد ما كان إلا رغبة في إيقاف تحرير الحديدة برعاية أممية، وتواطؤ المجتمع الدولي، الذي يبدو أنه لا يرغب في إنهاء الحرب في اليمن.

إننا لا نريد أكثر من احترام قيم الأمم المتحدة وقراراتها الخاصة بالشأن اليمني، واحترام حقوق الإنسان اليمني، الذي يتعرّض لانتهاكات وجرائم ميليشيا الحوثي تحت سمع وبصر العالم.

> كان المنتظر من اتفاق الحديدة أن يفضي إلى إيقاف زرع الألغام، وفتح معابر لوصول الإغاثة، والانسحاب من الموانئ، لكن الذي حصل أن الحوثي زرع ألغامًا مضاعفة، وزاد من حفر الخنادق، وأصبحت الحديدة تعيش فوق شبكة من الألغام والمتفجرات، ولم تستطع قافلات الإغاثة التحرك، وواصل الحوثي إدخال آليات عسكرية وسط المنازل المكتظة بالسكان.

نخب يمنية تحدثت لـ" المنبر اليمني " عن

اتفاق ستوكهولم ...

جمال المعمري
ناشط سياسي

تضاعفت معاناة المختطفين لدى الحوثي بعد ستوكهولم

مضت شهور طويلة على توقيع اتفاق استوكلهوم، ولم نجد أي تغيير إيجابي في المشهد اليمني، بل المزيد مِن مَنْح الوقت لميليشيا الحوثي التي تمادت في عملياتها العدائية بعشرات الآلاف من القذائف والصواريخ التي تنهال على رؤوس المواطنين وقوات الشرعية، وعشرات الآلاف من الألغام التي زرعتها لحصد أرواح المدنيين في الطرقات العامة والمزارع والمرافق الحكومية، ولم يسلم من شرها الإنسان والحيوان خلال المدة الطويلة التي مضت على اتفاق ستوكهولم، مات فيها كثير من المواطنين؛ سواء بالقذائف أم بالقناصة أم بالألغام، ومات مع ذلك الأمل لدى المختطفين في سجون الميليشيا الحوثية، بل وتسبب التعذيب الوحشي الذي تقوم به ميليشيا الحوثي في إزهاق أرواح كثيرين ممن يقبعون داخل المعتقلات، واستمرت معاناة آلاف الأسر ممن كانوا بانتظار إطلاق سراح أبنائهم. وللأسف، بعد آلاف الخروقات الحوثية لم نجد من البعثة الأممية أو المبعوث الأممي أي توضيح للعالم بأن اتفاق السويد قد وأدته الميليشيا مما أدى إلى وفاته بعد ولادته مباشرة.

هذا الصمت الأممي يحتم على قوات الجيش الوطني الشرعي وقوات التحالف الحسم العسكري لإيقاف شلالات الدماء اليومية التي يتعرض لها المواطنون ليلاً ونهاراً، والإعلان عن موت هذا الاتفاق (المنحة) الذي كان الغرض منه إعطاء مزيد من الوقت لميليشيا الحوثي لتلتقط أنفاسها وترتيب صفوفها، لتعود إلى نهجها في القتل وارتكاب الجرائم الوحشية.

عبدالكريم ثعيل
وكيل أمانة العاصمة

محطة لإنقاذ الحوثيين

اتفاق ستوكهولم لم يتحقق منه شيء، غير أنه محطة من محطات إنقاذ الحوثيين، وهو تدخّل أممي واضح من قبل المبعوث الدولي لإنقاذ ميليشيا الحوثي من تقدم الجيش الوطني والمقاومة وكافة الفصائل الموالية للشرعية باتجاه تحرير الحديدة، وإنقاذ أبنائها من البطش والتنكيل والاحتلال والنهب الحوثي المنظّم، نأسف أن نقول هذه الحقيقة بهذا الوضع وبعد هذه الفترة الكبيرة من اتفاق ستوكهولم، فلم يتحقق من بنوده شيء، لا في الجانب الإنساني، ولا في جانب المعتقلين، ولا في الملف العسكري أو الأمني، ولا في أي خطوة من الخطوات المنصوص عليها، فهو وهمٌ وحبرٌ على ورق من البداية.

الشيخ أحمد المعلم
نائب رئيس هيئة علماء اليمن

ما أخذ بالقوة لا يعود إلا بالقوة

"ربنا لا تكلنا إلى أنفسنا ولا إلى أحد من خلقك طرفة عين، وأصلح لنا شأننا كله"، هذا الدعاء الذي يجب أن يتسلح به المؤمن دائمًا حتى لا يفقد معية الله، ولا يوكل إلى من لا يزيده إلا خبالًا، لعل الله أن يغير حالنا في اليمن، فقد وكّلنا إلى منظمة الأمم المتحدة التي تكيل بعدة مكاييل، وتتعامل بالهوى، وتتماهى مع الظالم، وتدين الضحية، وتذرف دموع التماسيح للتغرير بنا؛ ليكسب خصمنا الوقت، ويضاعف إمكانياته العسكرية والمالية جراء التمرّد على الاتفاق الذي رعته تلك المنظمة وشهدت عليه، وصار من مسؤوليتها الكاملة العمل على تنفيذه؛ لكنها لازالـت تعطي ربيبها المدلل المهلة تلو المهلة، وتتغاضى عن خروقاته التي بلغت الآلاف، ومازالت مستمرة في ارتكاب الجرائم المخالفة لما نص عليه الاتفاق الذي رعته الأمم المتحدة.

فالساذج هو من لا يزال يعول عليها، والخاسر من لا يزال يطلب الربح من طرفها.

والحقيقة التي يجب إدراكها هي أن ما أخذ بالقوة لا يمكن استرداده إلا بالقوة، وأن شريان حياة الحوثيين في الحديدة وموانئها لا يمكن قطعه إلا بالقوة، فعلى التحالف الداعم للشرعية وعلى الشرعية نفسها أن يعقلوا هذه الحقيقة، وعليهم أن يستمدوا العون من الله، ويقوموا بما يجب شرعًا وعقلًا من استرداد الحق بالقوة، ويَدَعوا الوعود الكاذبة، والأماني المضللة.

في مهب الريح

فياض النعمان
وكيل مساعد وزارة الإعلام

للأسف الشديد، حققت الأمم المتحدة انتصاراً إعلاميًّا لها ولمبعوثها الأممي من اتفاق ستوكهولم فقط، وذلك على حساب القضية الإنسانية التي كانت ولا تزال تستخدمها شماعة لاستمرار المسرحية الهزلية في الحديدة بشأن تحقيق تقدّم بتنفيذ بنود الاتفاق، وأيضًا على حساب قضية اليمنيين الذين يحلمون ببناء دولتهم، وتحقيق السلام المنشود وفق المرجعيات الأساسية الثلاث المتفق عبيها دوليًّا.

واستمرار تماهي الأمم المتحدة وانحراف مسار دور المبعوث الأممي في اليمن مارتن غريفيث يكشف عن حقيقية الأجندة والمشاريع الدخيلة التي يعمل بها المبعوث الأممي في اليمن، والتي كانت أحد الأسباب الرئيسة لاستمرار عرقلة تنفيذ اتفاق بنود ستوكهولم وبقائه كما هو الآن غير فعال.

ولا خيار أمام الشرعية اليمنية والتحالف العربي إلا اتخاذ قرارات حازمة وواقعية حيال ذلك الاتفاق الذي أصبح في مهب الريح، والسعي الجاد إلى الخروج من المطبّ المشؤوم الـذي تحاول الأمم المتحدة والمبعوث الأممي الاستمرار به والوقوف كحجر عثرة أمام مشروع استعادة الدولة، وإنهاء الانقلاب من بوابة الحديدة واتفاق ستوكهولم.

د أنور الشرعبي
عضو الهيئة العليا لاتحاد الرشاد اليمني

حبر على ورق

• اتفاق ستكهولم في الواقع حبر على ورق لا أكثر، والأسوأ أنه مثّل طوق نجاة للحوثيين بعد أن كادت الأمور تستتب في المحافظة وتتجه نحو تأمين حياة الناس ومعايشهم.

وحتى نكون أكثر واقعية، فالذي تحقق من الاتفاق هو المسرحية الهزلية باستلام وتسليم ميناء الحديدة من وإلى الحوثي، والتي لم تفلح في إقناع الأمم المتحدة ذاتها بأن ما حدث هو تطبيق حقيقي للاتفاق.

• الأمل الذي تعقده الأمم المتحدة على الحوثيين أن يلتزموا بالاتفاق ينبئ عن أنها تتجاهل تاريخ الحوثيين بأنهم يوقعون اتفاقات ولا يلتزمون بها، وأن نتيجة ذلك للأسف سيكون انعدام الأمن في اليمن، واستمرار معاناة المواطن اليمني، وزعزعة الأمن الإقليمي والسلم المحلي والدولي.

• الخيار الحقيقي لـدى الشرعية هو استكمال ما بدأته من عملية تحرير الحديدة من ربقة ميليشيا الحوثي، والضغط على المجتمع الـدولي في هذا الاتجاه، وإخراج هذه الميليشيا طوعًا أو كرهًا.

• يحق للمواطن اليمني أن يسأل: إذا لم تفعل ذلك الشرعية الآن، فمتى إذا؟!!

تحول إلى هدنة قابلة للتجديد

أراد مارتن جريفث منذ اللحظات الأولى تغيير استراتيجية ولد الشيخ في التعامل مع الملفّ اليمني، فقرر تجزئته إلى عـدّة ملفات مصغّرة، تكون الأولـويـة في هـذا التقسيم لمحافظة الحديدة التي كانت مُقبلة على آخر جـولات معركة تحريرها، وانضمامها إلى المناطق المحررة، وبَلْوَرَ ذلك بشكل عاجل وغير مدروس عبر اتفاق ستوكهولم الذي كان واضحًا أنه أتى لإيقاف معركة الحديدة الواضحة النتائج مسبقاً.

نجح مارتن في صنع مراوحة سياسية وعسكرية، كـان ضحيتها المواطن اليمني والحُديدي بشكل خاص، انفجرت المعارك العسكرية في مناطق الشرعية بين رفقاء السلاح كنتيجة طبيعية لتوقف عجلة معارك التحرير ضد الميليشيا في صنعاء والحديدة وتعز كأكبر المحافظات الرافضة لتواجد الحوثي شعبياً، وأكثرهن قدرة على التخلص منه في حـال انطلاق معارك حقيقية ضدّه.

مارتن يخطط الآن لتحويل الاتفاق إلى هدنة قابلة للتجديد كلّ ستة أشهر بقرار دولي من مجلس الأمن، والانـتـقـال إلى حـوارات أخـرى قد تـدخـل فيه أطـراف جـديـدة غير الشرعية المعترف بها دولياً، والميليشيا الحوثية، قد تمثل فيه الأولى الحلقة الأضعف على الطاولة؛ لغيابها عن التواجد الفعلي كحكومة ممثلة للبلاد دبلوماسياً في الخارج، وإداريًا وتنمويًا في المناطق المحررة، والمناطق المحتلّة من قبل ذراع إيران العسكري، وبالتالي يقف المراقب للمشهد اليمني أمام تعقيدات كثيرة في الصورة قد يكون جريفث أكبرها، واتفاق ستوكهولم أكثرها مثارة للضحك..

محمد المخلافي
صحفي

محمد بن محمد المهدي
مستشار وزارة الثقافة

مجرّد فخ

أولاً: أودّ القول والتذكير بأني كنت أعتبر اتفاق ستوكهولم مجرد فخّ هدفه إيقاف العملية العسكرية الـتـي كـانـت عـلى وشـك تحرير محافظة الحديدة.

ثانياً: لم يحقق اتفاق السويد إلا زيـادة الـصراعـات وسفك مزيد مـن الـدمـاء، والضغط النفسي والاقـتـصـادي والـعـسـكـري على المواطنين، ولم يحصل أي تقدم حقيقي لتحقيق الاتـفـاق الذي محصّلته ذهب لصالح الميليشيا، ومع ذلك لا تَقدّم يذكر، ولا اختراق يمكن أن يتم الإشارة إليه، إلا أن اختراقات الحوثيين للاتفاق ماضية والحسابة بتحسب. وعليه، فالحلّ الوحيد والناجع هو إعادة تنشيط العملية العسكرية بزخمها الأول لفرض أمر واقع وتحقيق انتصار يُخضع الجماعة الحوثية للتفاوض.

أمـا بالنسبة للخيارات البديلة للشرعية والتحالف فكثيرة؛ أبرزها البدء بإعلان فشل الاتفاق، والمضي قدماً في استكمال المهمة العسكرية التي كانت قد بـدأت، غير هذا لا خيارات لـدى الشرعية، وهي تقتل كلّ طموحاتها إذا استمرّت بالتماهي مع الألاعيب الدولية، والمماطلات المقصودة والاستنزاف المستمر.

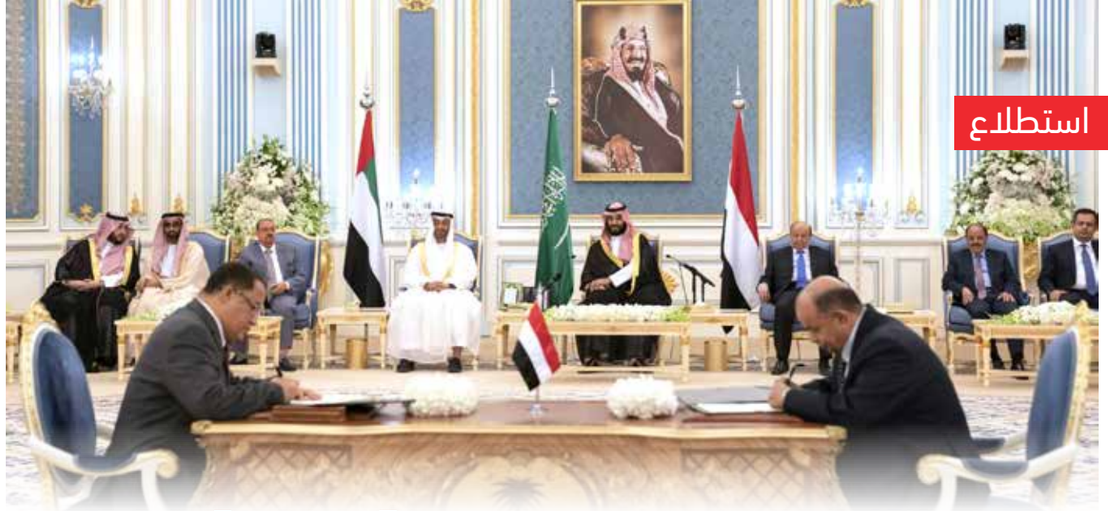

السعودية تنجز اتفاقاً تاريخياً

علماء اليمن: شكراً للمملكة ... الكل ربح واليمن يتسع للجميع

نجاح المملكة العربية السعودية في إنجاز الاتفاق التاريخي في الرياض بين اليمنيين كان ثمرة لجهود كبيرة بذلتها المملكة، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده سمو الأمير محمد بن سلمان، ومساعي حثيثة بذلها نائب وزير الدفاع الأمير خالد بن سلمان، وسفير المملكة في اليمن محمد آل جابر، طوال الأشهر الماضية، بدءًا بوقف الاقتتال بين الإخوة، والدعوة الكريمة لإجراء الحوار بين الحكومة والانتقالي في مدينة جدة.

المنبر اليمني/ خاص

الشيخ/ عمار بن ناشر العريقي

نتمنى أن يصبح الاتفاق الذي أنجزته السعودية مشكورة طريقاً لتوحيد الصف، والتفرّغ لمواجهة الخطر الحوثي على اليمن وعموم المنطقة.

ويُعدّ الاتفاق تأسيساً لمرحلة جديدة في توحيد الصف اليمني، والانطلاق نحو الأهداف السامية في استعادة اليمن من المشروع الإيراني، وبناء الدولة الاتحادية التي توافق عليها اليمنيون في مؤتمر الحوار الوطني.

حرص سعودي.. رغبة يمنية

ولأن السعودية كانت حريصة على اليمن وتوحيد مكوناته في إطار الدولة، فقد جاء اتفاق الرياض تتويجاً لهذا الحرص الذي لم يكن وليد اليوم، فقد كانت السعودية حريصة على أمن واستقرار ووحدة اليمن، وتجلى ذلك في قيادتها الرائدة للتحالف العربي لاستعادة الشرعية ودحر الانقلاب، وصولاً إلى هذا الاتفاق الذي يعيد ترتيب الأولويات من أجل اليمن وشعبها.

الاتفاق مثّل ضربة موجعة للمشروع الحوثي الذي وجد في خلافات القوى الوطنية اليمنية فرصة لإطالة أمد بقائه، ما يعني أن الاتفاق طوى صفحة الفرقة والصراع، لصالح توحيد الرؤى والجهود لاستئصال شأفة الخطر الإيراني ومخالبه التي نشبت في اليمن.

وفي حين كانت أعين اليمنيين تراقب مراسيم توقيع الاتفاق في قصر اليمامة بعاصمة القرار العربي "الرياض" فإن قلوبهم يحدوها الأمل في أن يطوي الاتفاق سنين من المعاناة تحت وطأة الانقلاب الحوثي الدموي، وآثاره التدميرية، ويتطلعون لأن يرى الاتفاق النور؛ ليتفرغ الجميع لمرحلة جدية عنوانها تحرير اليمن وإزاحة الكابوس الحوثي الجاثم على صدور قطاع كبير من اليمنيين في بقية المحافظة الواقعة تحت جحيم الميليشيا الحوثية الإيرانية.

آمال كبيرة

وعبر ناشطون يمنيون من مختلف القوى عن شكرهم وتقديرهم لما بذلته المملكة وقيادتها من جهود دؤوبة أفضت إلى هذا الاتفاق، استمراراً لجهودها في دعم اليمن حكومة وشعباً.

ولفت المغرّدون اليمنيون إلى أن المملكة قيادةً وشعباً أثبتت أنها تقف على الدوام مع الشعب اليمني، وتقدّم له الدعم والمساندة في مختلف المواقف والظروف، تأكيداً على روابط الإخاء والمصير المشترك والعلاقات الوطيدة بين البلدين والشعبين، اللذين التحما في معركة التصدي للمشروع الإيراني، وتحرير اليمن من أداوته.

الشيخ/ محمد الحزمي

السعودية مشكورة هي الطرف الفاعل في الاتفاق وإنجاحه، وفشل الاتفاق -لا قدر الله- سينعكس على القضية اليمنية بشكل عام، والمملكة تسعى بكل ثقلها لإنجاحه، وعلى كل الأطراف مساعدتها في ذلك.

لا أحد خاسر

وفي هذا الصدد أكد الشيخ عمار بن ناشر العريقي، عضو برنامج التواصل مع علماء اليمن، ورئيس رابطة علماء ودعاة عدن عن أمله الكبير في أن يسهم (اتفاق الرياض) المبارك الذي أرسته المملكة -مشكورة- في إعادة الدولة ومؤسساتها، وإيقاف حالة النزاع والتشرذم والفوضى ونزيف الدماء في المحافظات الجنوبية المحررة.

وأعرب العريقي عن تطلعه إلى أن يصبح الاتفاق طريقاً لتوحيد الصف، والتفرّغ لمواجهة الخطر الحوثي على اليمن وعموم المنطقة، معتبراً أن "أول الغيث قطر ثم ينهمرُ".

من جانبه قال عضو مجلس النواب اليمني والمتحدث باسم هيئة علماء اليمن الشيخ محمد الحزمي إن السعودية مشكورة هي الطرف الفاعل في الاتفاق وإنجاحه.

وأشار الحزمي إلى أن فشل الاتفاق -لا قدر الله- سينعكس على القضية اليمنية بشكل عام، ولهذا فإن المملكة تسعى بكل ثقلها لإنجاحه، متمنياً على كل الأطراف مساعدتها في ذلك.

ودعا إلى النظر إلى الاتفاق بواقعية، مؤكداً أن كلاً من الحكومة الشرعية والانتقالي لم يخسرا في هذا الاتفاق، مضيفاً: "الانتقالي ربح بالاتفاق اليمن بأكمله بدلا من مساحة أرض بالجنوب، والشرعية ربحت بإعادة مساحة من أرض الجنوب إلى ظل العلم اليمني".

واعتبر النائب الحزمي أن تحقيق اتفاق الرياض في الواقع سيثبت جدية كل الأطراف، محذراً من تصيّد التصريحات بين الأطراف واعتبارها انقلاباً على الاتفاق.

من جهته أشاد الشيخ جمال أبو بكر السقاف عضو برنامج التواصل مع علماء اليمن ونائب رئيس رابطة علماء عدن إلى ما أبداه إعلاميو طرفي اتفاق الرياض من رضى بما آل إليه الحوار من التوصل إلى اتفاق، وكيف أن كل طرف صوّر لأتباعه أن الاتفاق لصالحه واعتبره نصرا له.

وقال السقاف إن الاتفاق ليس نصراً لطرف على طرف، داعياً إلى اعتباره نصراً للشعب، مردفاً بالقول: " بالاتفاق تُحقن الدماء، ويمضي الوطن في طريق التنمية والبناء.

وأكد أن الأولى والواجب على إعلاميي الطرفين -طالما ارتضيا الاتفاق- هو تعزيز ذلك، والدعوة إلى الالتزام به وتطبيقه على الواقع بعيدا عن المناكفات والاستقطابات فضلا عن التشفي بالآخر.

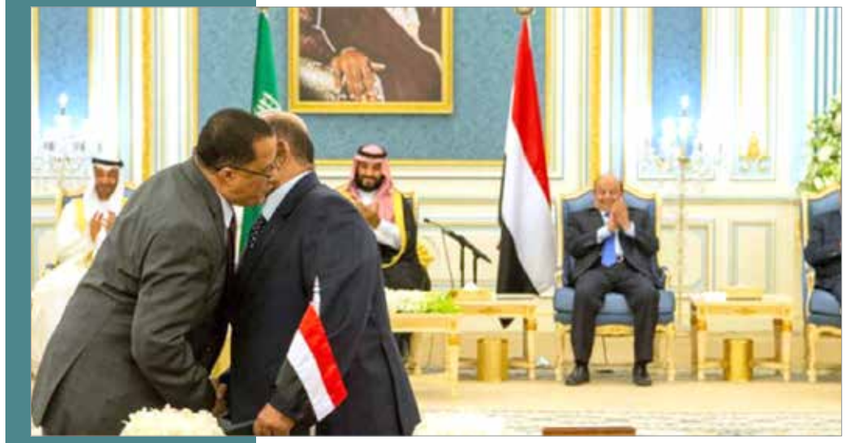

الشيخ/ جمال السقاف

الاتفاق ليس نصراً لطرف على طرف، بل هو نصر للشعب، وبه تُحقن الدماء، ويمضي الوطن في طريق التنمية والبناء.

إنجاز سعودي

اتفاق الرياض .. المستفيد والخاسر

لم يكن اتفاق الرياض الذي طوّق الفتنة بين الأشقاء وأبناء البلد الواحد سوى حلقة في سلسلة الجهود السعودية ومساعيها للحفاظ على اليمن من التصدعات، فكلما أطلت عوامل الفتنة وكشرت عن أنيابها بين فرقاء العمل السياسي والقوى المختلفة داخل الدولة اليمنية، كانت المملكة العربية السعودية هي الحاضرة دومًا لإطفائها ووأدئها، فإبان أحداث 2011 سعت إلى الحفاظ على اليمن، وعملت على جمع رموز القوى السياسية في الرياض، وأطلقت المبادرة الخليجية التي ارتضاها الجميع حينها، ثم دعمت المملكة خيارات اليمنيين حين اتفقوا على مخرجات الحوار الوطني الشامل، وحين انقلبت الميليشيا الحوثية المدعومة من إيران على تلك المخرجات وانقلبت على الشرعية بادرت المملكة العربية السعودية إلى الاستجابة الفورية لنداء الرئيس الشرعي للبلاد المشير عبد ربه منصور هادي، ولبّت طلبه بالتدخل العسكري لإنقاذ اليمن من براثن النفوذ والهيمنة الإيرانية فكانت عاصفة الحزم، ولولا التدخل السعودي لدعم الشرعية لكانت اليمن ميداناً لفساد إيران وعبثها الدموي الطائفي.

المنبر اليمني/ خاص

> يتفاعل اليمنيون كثيراً حين يلتقي الفرقاء تحت سقف واحد للتباحث حول تنفيذ المرحلة الثانية لاتفاق الرياض

اتفاق الرياض.. الثقة والمصداقية

ويأتي اتفاق الرياض معززاً لذلك الدور الإيجابي والجهود السعودية المستمرة في اليمن، ومستوى الثقة التي تحظى بها لدى أغلب الفرقاء في القضية اليمنية.

يتفق العقلاء والمنصفون في كل زمان ومكان على أن أبناء الوطن الواحد هم المعنيون بإصلاح وطنهم إن أصابه ضرر من أي نوع، ويتحمّل أبناء البلد المسؤولية الكاملة عن مصير وطنهم، وبناء على ذلك فإن المبادرات الخارجية والاتفاقيات ما لم تجد تجاوباً من أبناء البلد فلن يكتب لها النجاح.

ومن هنا فإن الجانب الأكبر والمسؤولية الكاملة يتحملها الموقعون على اتفاقية الرياض، والمنتظر منهم التحلّي بالمسؤولية، والحرص على وطنهم، واستشعار المسؤولية والعمل على إنهاء المعاناة التي يكابدها اليمنيون كل يوم جراء تردي الأوضاع وانهيار الاقتصاد وانعدام الخدمات، وليس ثمة مخرج من الحال التي أوصلوا الشعب اليمني إليها سوى المضي قدماً مع السعودية في إنجاز كامل لتنفيذ بنود اتفاق الرياض الذي يصب في إعادة الاستقرار والأمن إلى المناطق المحررة، وتفعيل مؤسسات الدولة وتوفير الخدمات للمواطنين.

تدشين المرحلة الثانية

يتفاءل اليمنيون كثيراً حين يلتقي الفرقاء تحت سقف واحد للتباحث حول تنفيذ المرحلة الثانية لاتفاق الرياض، يجمعهم حبهم وطنهم، وحرصهم على تجنيب شعبهم مزيداً من سفك الدماء، ومراكمة المآسي، وإثقال كاهله بالأزمات.

يأتي هذا في سياق تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق الرياض التي تتضمن مصفوفة من الإجراءات، وهي: عودة جميع القوات التي تحركت من مواقعها ومعسكراتها الأساسية باتجاه محافظات عدن وأبين وشبوة منذ بداية أغسطس (آب) 2019 إلى مواقعها السابقة بكامل أفرادها وأسلحتها، وتحلّ محلها قوات الأمن التابعة للسلطة المحلية خلال 15 يوماً في كلّ محافظة من تاريخ التوقيع، إضافة إلى «تجميع ونقل الأسلحة المتوسطة والثقيلة بأنواعها المختلفة من جميع القوات العسكرية والأمنية في عدن خلال 15 يوماً من تاريخ توقيع الاتفاق إلى معسكرات داخل عدن، تحددها وتشرف عليها قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن»، على أن يعين الرئيس عبد ربه منصور هادي بناء على معايير الكفاءة والنزاهة وبالتشاور، «محافظاً ومديراً لأمن محافظة عدن خلال 15 يوماً من تاريخ التوقيع على الاتفاق».

> التطبيق الكامل بإخلاص ومصداقية لاتفاق الرياض سيكون له نتائج إيجابية كبيرة على معيشة المواطن اليمني

من المستفيد من نجاح اتفاق الرياض؟

التطبيق الكامل بإخلاص ومصداقية لاتفاق الرياض سيكون له نتائج إيجابية كبيرة على معيشة المواطن اليمني، وهو ما أشارت إليه نصوص اتفاق الرياض، وهذا يعكس حرص المملكة العربية السعودية الجار الوفي لليمن على أن ينعكس الاتفاق على حياة الناس، ويخفف عن المواطن الأعباء التي تحملها جراء الأزمات الخانقة التي يعاني منها اليمن منذ الانقلاب الحوثي، وما نتج من معاناة عقب أحداث عدن في أغسطس 2019.

وقد نص الاتفاق على ذلك بوضوح حين تحدث عن رفع كفاءة إدارة الموارد، وخفض الإنفاق الحكومي؛ لتقليل العجز المالي المستدام، مع إعطاء أهمية للإنفاق الحكومي الاستثماري.

كما نصّت الاتفاقية على إعادة تكوين المجلس الاقتصادي، ليُناط به مهام التخطيط الاستراتيجي وما في حكمه من الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، وشددت الاتفاقية على ضرورة إعادة بناء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، مع تفعيل نشاط هيئة مكافحة الفساد، بما يضمن عدم استغلال المناصب في العبث بالمال العام، وإدارة شؤون المؤسسات الاقتصادية الحكومية وفق ضوابط القانون، ومحاسبة العابثين والمخلين بوظائفهم.

ومن هنا يتبين أن اتفاق الرياض له أهداف أكبر من عملية فض الاشتباك وإنهاء المواجهات التي نشبت في عدن، فهناك أهداف اقتصادية وتنموية، وأخرى تعليمية وإنسانية، هيمنت على الاتفاق وتجسدت في الجهود السعودية، وأكدت عليها بجلاء في ثنايا نصوص الاتفاق، وهو أمر يوجب على الموقعين على الاتفاق التعاطي بإنسانية ووطنية؛ كي تكون تلك الأهداف قائدة ومهيمنة على كلّ جلسة مباحثات وحوار يتناول سبل تنفيذ الاتفاق.

ليس هناك خاسر إذا نجح الفريقان في إنجاز المراحل التنفيذية للاتفاق سوى إيران وميليشياتها في اليمن (الحوثيون)، وليس هناك من رابح إذا ما تم إفشال الاتفاق سوى إيران والحوثي.

فالمستفيد الأكبر من فشل الاتفاق وعودة الفتنة هو مشروع إيران وأدواته في اليمن، وفي المقابل سيخسر الجميع، سيخسر التاريخ والجغرافيا؛ لأنهم سيتسببون على وطنهم بأكبر نكبة على مدى تاريخه العريق.

> المستفيد الأكبر من فشل الاتفاق وعودة الفتنة هو مشروع إيران وأدواته في اليمن، وفي المقابل سيخسر الجميع التاريخ والجغرافيا والإنسان

بغداد عاصمة الرشيد، ولؤلؤة العراق الضخم، تلك الفاتنة التي كانت محط أنظار العالم، مهيبة جليلة، يلجأ إليها طلاب الدراسات العليا من كلّ حدَب وصوب، ومن يعود حاملًا شهادته من جامعة عراقية كأنما حيزت له الدنيا، وكم من مريض أعيا الأطباء داوته بغداد، ناهيك عن آلاف العلماء في أندر التخصصات، عباقرة أذهلوا العالم.

أبو بكر الدوسي
رئيس الدائرة الإعلامية
في حزب الرشاد اليمني

هل يغيب ألق صنعاء وعبقها التاريخي في جبّة الولي الفقيه؟

لكن! أين بغداد اليوم؟

مهلًا؛ هل فعلًا كانت هكذا بغداد؟ هل حقًّا كان العراق هكذا؟

نعم، ولكن!

قبل أن تـأتي جحافل التتار في غزوها الثاني «بصوت شيخ تكريتي طاعن في السن» يا بني، لقد كانت العراق أعظم من هذا بكثير، لكنها اليوم سوق من الفوضى السياسية والطائفية، لا اقتصاد، ولا تعليم، ولا أمن، ولا بُنى تحتية، لم يبق شيء يا ولدي.

ولكن، ما هذا البناء الضخم، المزخرف بأفخم أنواع المعمار العربي؟

آه يا بني، هذا فقط ما بقي لدينا، حسينيات؛ لاحتفالات اللطميات التي لا تنتهي على مدار العام، «يضحكون بيها علينا، وهم يبوقون البلاد كلها»، قالها والحسرة قد بلغت منه مبلغًا.

هل هناك خطأ مطبعي؟ ما علاقة هذا المحتوى بالعنوان؟

لا يا عزيزي، ليس هناك أيّ خطأ فيما تقرأ، فالحالة واحدة، والتفاصيل متطابقة، اللهم إلا مسمّيات البلدان، فبغداد صنعاء، والعراق اليمن، وأجندة الميليشيا واحدة.

هذا هو التاريخ لا يظلم أحدًا، ولا يحابي أحدًا، فلم نر أي ميليشيا في أي بلد بنت دولة، أو أقامت قانونًا، أو أنتجت استقرارًا، بل حالة من الفوضى المقننة في كلّ شيء، في كلّ مناحي الحياة، وشعوب يطحنها الفقر والتخلّف، وتفتك بها الأمراض، ويستغلّها رؤوس الإجرام، الذين يعدّون الشعوب مجرد أرقام، يقيمون بها حسابات الجدوى التجارية.

ولعلك عزيزي القارئ رأيت تلك المشاهد التي بثّتها القنوات الحوثية لما يسمّى احتفالات يوم الغدير، ويوم الولاية، ويوم الشهيد، وغيرها من النسخ المستوردة عراقيًّا ولبنانيًّا، فالفكرة واحـدة والمـرجـع واحـد «إيران».

تلك الجهود الحثيثة، التي لا تتوقف لتغيير وجه صنعاء خاصة، واليمن عامة؛ لتصبح نسخة مشوهة تمامًا كما يريد الولي الفقيه، يريدون تحويل الشعوب إلى قطعان تتنقل من احتفالية لطمية إلى أخرى، وتملأ جيوب أصحاب العمائم بأموال القيد والجبايات، أو يشتتونهم في البراري والقفار ليخوضوا حروبًا لا تنتهي، لا يعلمون لماذا دخلوها، ولا لأجل مَنْ!

والمشهد الـذي ظهر فيه أحد خطباء إيران قائلًا إنهم أصبحوا في صنعاء، خير دليل على تلك الخطوات التي تهدف إلى تحويل صنعاء التاريخ والحضارة إلى ولايـة تابعة للولي الفقيه، وربما يظهر زعيم الحوثيين غدًا ليقول كما قال مَثَلُه الأعلى حسن نصر الله، إنهم يدينون بالولاء الكامل للولي الفقيه في طهران.

لكن ربما هذه المرة الأمر مختلف، فرجال اليمن الشرفاء لن يسمحوا بتكرار التجربة الإيرانية في العراق، فبالرغم من هذه السنوات العجاف التي جثا فيها الحوثي على صدور الناس في المناطق الواقعة تحت سيطرته إلا أن السخط يتنامى بصورة متسارعة جدًّا، بل إن تَمسُّك الناس بثقافتهم تضاعف، وتضاعف أيضًا وعيهم الجمهوري بشكل واسع، يؤكّد هذا مشاهد الناس وهم يغادرون المساجد رفضًا للخطباء الحوثيين في أكثر من محفل ومناسبة، يعبرون عن سخطهم البالغ على الميليشيا، بل إن الحوثي نفسه يدرك أن الناس في مناطق سيطرته ينتظرون التحرير بفارغ الصبر، ولو وجدوا شرارة صادقة لانتفض الجميع في وجهه، ولتلاشى المشروع الإمامي الإيراني في أيام، وذهب أدراج الرياح.

> الحالة واحدة، والتفاصيل متطابقة، اللهم إلا مسميات البلدان، فبغداد صنعاء، والعراق اليمن، وأجندة الميليشيا واحدة

لماذا ينوح الحوثيون على مقتل الإرهابي قاسم سليماني؟

لم يكن مقتل الهالك قاسم سليماني وبكاء وعويل الحوثيين عليه بتلك الصورة الفاضحة سوى إعلان صريح لما أخفوه من تبعيتهم وولائهم لإيران ومشروعها التدميري في المنطقة.

تقرير/ خاص

ما كان ذلك الضجيج والصراخ والاستنفار الإعلامي والجماهيري والسياسي الذي أعلنه الحوثيون لمقتل المجرم سليماني ينطلق من فراغ؛ إنه حصاد عقود من التبعية والولاء العقدي والديني لولي الفقيه.

إن الولاء المبني على أسس عقائدية دينية -كالذي بين أدوات إيران في المنطقة (الحوثيون وجزب الله والحشد الشعبي) وبين ملالي إيران- ليس من قبيل الولاءات السياسية المبنية على الربح والخسارة والمصالح المشتركة، بل هو ولاء مطلق ينبني عليه إيمان وكفر وجوداً وعدماً، وهو ولاء لا يمكن تعديله أو اختراقه، وما يهمنا في هذه العقيدة هو بناؤها السياسي وقواعدها السياسية التدميرية التي تنطوي على الكمون والتربص للأنظمة، وتحيّن الفرص للانقضاض عليها بدافع ديني يقوم على أحقيتهم في السلطة والثروة بتفويض إلهي مطلق حسب زعمهم.

تاريخ من الولاء والتبعية

بدأت العلاقة مبكرة بين الحوثيين وإيران، فالمرجع الأعلى لميليشيا الحوثي بدر الدين الحوثي كان يعتنق الجارودية كمذهب، وهي متقاربة كثيراً مع الجعفرية مذهب إيران الرسمي، وتنصدم في كثير من جوانبها مع المذهب الهادوي فضلاً عن المذهب الزيدي الذي طوعه الحوثي وحرف مساره، حيث وجد بدر الدين الحوثي في إيران والخميني مبتغاه، فشد رحاله إليها في عام 1985م وأقام في مدينة قم الإيرانية، وفي هذه الفترة لم تكن السلطات ولا القوى اليمنية منتبهة للخطر الكامن في جعبة هذا الرجل، وبدوره ظل يستقطب كثيراً من الشباب إلى قم وطهران ، وعلى رأسهم ابنه الهالك حسين بدر الدين الحوثي مؤسس ما يسمّى بأنصار الله، صحبة أخيه عبدالملك الزعيم الحالي لميليشيا الحوثي.

أصدر بدر الدين الحوثي -مرجع الحوثية المعروف- كتابًا بعنوان "الزيدية في اليمن"، أراد أن يقنع الزيدية من خلال هذا الكتاب بصوابية المذهب الجعفري ومدى تقاربه مع الزيدية، ليمثل مرجعاً ومدخلاً زلقاً؛ انزلق من خلاله كثير من شباب محافظة صعدة وغيرها نحو اعتناق المذهب الجعفري، وتأسيس مراكز دعوية طائفية للدعوة إليه، ونشره سراً وعلانية.

الحوثي إيراني الهوى والهوية

أسس بدر الدين الحوثي غطاءً لتحركاتهم باسم منتدى الشباب المؤمن الذي اهتم بتنفيذ أنشطة مكثفة كالمنتديات، والمعسكرات الصيفية، للصغار والكبار، يعرضون عليهم فيها أفلاماً وثائقية وتمثيليات تعكس المظلوميات المزعومة لفاطمة وعلي وغيرهما من آل علي رضي الله عنه وأفلاماً تمجّد الثورة الخمينية، وهكذا تم تأسيس اللبنات الأولى لميليشيا الحوثي برعاية وإشراف ودعم إيراني سخي، وانتشر الفكر الخميني في غفلة من اليمنيين في محافظة صعدة وبعض المحافظات القريبة ومنها صنعاء. وترافقت عملية غسل الأدمغة مع عمليات تدريب وتسليح وتعبئة عسكرية متواصلة، حتى انفجر الوضع بين الدولة وبين العصابة التي تشكّلت سراً، وتسلّحت وتدّربت في إيران ولبنان، وخاضت الميليشيا ستة حروب ضد الجيش اليمني حتى عام 2011م، حيث استغلت إيران الصراع السياسي القائم، ودفعت بالميليشيا الحوثية إلى التحالف مع القوة الأكبر لتتمكن بواسطتها من السيطرة على مؤسسات الدولة واختطاف صنعاء، وهذا يفسّر لنا بجلاء لماذا سارع مسؤولون في إيران إلى إعلان سقوط صنعاء العاصمة العربية الرابعة بيد إيران.

جاء مقتل سليماني وما ظهر على الحوثيين من غضب وصراخ وعويل لمقتله بمثابة التأكيد على تلك الصلة واللحمة الوطيدة بين الأصل والفرع، وبين التابع والمتبوع، أو بين العبد والسيد، فمسيرة الحوثي وتاريخه لا يحتاجان إلا إلى اطلاع بسيط لنعود بيقين أن ميليشيا الحوثي إيرانية العقيدة والهوى والهوية.

كما أن هذا الصراخ والتهديد والاستعداد للمغامرة بالبلاد في سبيل الدفاع عن إيران، قدّم صورة جليّة عن زيف الشعارات التي ترددها شبكات الإعلام الحوثية حول اتّهام القوى السياسية المؤيّدة للشرعية بالارتزاق والعمالة للمملكة العربية السعودية الدولة الجارة التي ساندت اليمن في مختلف أزماته، فيما ظهر جليًّا الارتزاق الحوثي والعمالة الحقيقة للنظام الإيراني الذي لم يجلب لليمن سوى الخراب والدمار، ولم يقدّم عبر تاريخه للبلاد سوى شحنة مياه منتهية الصلاحية، وأطنان من السلاح وأدوات الموت، وزراعة الطائفية، وميليشيا الموت التي أفسدت على اليمنيين حياتهم.

> الولاء المبني على أسس عقائدية دينية كالذي بين الحوثيين وبين ملالي إيران ليس من قبيل الولاءات السياسية المبنية على الربح والخسارة والمصالح المشتركة، بل هو ولاء مطلق ينبني عليه إيمان وكفر وجودًا وعدمًا

مقتل سليماني..

وعويل عملاء إيران في اليمن

همدان العليي
كاتب صحفي

بكاء وعويل الحوثيين على قاسم سليماني لم يكن مفاجئًا لليمنيين، فهم يعرفون جيدًا -منذ وقت مبكر- أن هذه الميليشيا الدموية عبارة عن مجموعة من العملاء للحرس الثوري الإيراني، وجزء من منظومة إقليمية تعمل من أجل السيطرة على المنطقة برمتها في إطار مشروع طائفي/سلالي يصطدم بقيم التعايش والمساواة بين البشر.

كانت البداية في عام 1979 عندما استغل الخميني الثورة الإيرانية ليؤسس أيديولوجيا شعوبية تؤوّل الدين للهيمنة على الشعب الإيراني، والعمل على تصدير هذه الأيديولوجيا إلى بقية الدول العربية والإسلامية، عن طريق مد أذرع لها في سياق ما يسمّى «تصدير الثورة».

تم التأصيل للعدوان الخميني على المنطقة في الدستور الإيراني في عدد من المواد، أبرزها المادة (154) التي أكدت أن جمهورية إيران تعتبر «سعادة الإنسان في المجتمع البشري كلّه قضية مقدّسة لها، وتعتبر الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل حقًا لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة من العالم».

وجعلت إيران من هذه الآية الكريمة: «إن هذه أمتكم أمةً واحدة وأنا ربكم فاعبدون» مبررًا لتصدير فكرها المتطرف من خلال دعم جماعات مسلحة في دول مختلفة. وبما أن المسلمين أمة واحدة، فإن «على الحكومة الإسلامية الإيرانية أن تقيم كل سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية، وأن تواصل سعيها من أجل تحقيق الوحدة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، في العالم الإسلامي»، بناء على ما جاء في (المادة 11). إضافة إلى أن تنظيم السياسة الخارجية الإيرانية قائم «على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، والحماية الكاملة لمستضعفي الأرض» (المادة الثالثة)، وهي مضامين جوفاء مضللة وضعتها للمتاجرة والضحك على البسطاء، والواقع يؤكد هذا، فهي في حقيقتها تعمل على تنفيذ مشروعها التوسعي واستعادة الإمبراطورية المزعومة، وتتخذ من الشعارات مركبًا للوصول إلى أهدافها.

والملاحظ أن إيران جعلت من مبدأي «الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الإسلامي»، و«نصرة المستضعفين في أنحاء العالم»، مبررا لعدوانها العسكري والعقائدي على عدد من الدول العربية والإسلامية عبر أدواتها، مثل: ميليشيا الحوثي في اليمن، وحزب الله وحركة أمل في لبنان، وكتائب حزب الله وعصائب أهل الحق ومنظمة بدر وحركة النجباء في العراق، ولواء «أبو الفضل العباس» في سوريا، والجبهة الإسلامية للتحرير في البحرين، وحزب الله في الحجاز، ومنظمة السلام والتوحيد في تركيا، ولواء «الفاطميون» في أفغانستان، وجماعة إبراهيم الزكزاكي في نيجيريا، وتيارات متطرفة أيضًا في باكستان.

وأكدت الأحداث الأخيرة في اليمن -لمن كان في قلبه شك- أن ميليشيا الحوثي ليست سوى مجموعة من العملاء والمرتزقة للنظام الإيراني، وأنها عبارة عن أدوات تستخدمها إيران لاستكمال مشروعها الفكري والعسكري في شبه الجزيرة العربية.. فالعلاقة بين إيران والحوثيين ليست «شراكة سياسية» مؤقتة، بل مشروع فكري وعرقي واحد، وإن تظاهر كل طرف أن لكل واحد منهما هويته وقراره الخاص، ومن هذا المنطلق يجب التعامل مع الحوثيين باعتبارهم أدوات إيرانية يرتبطون بمشروعها ويعملون على تحقيقه بأي وسيلة..

اليوم، تستغل أدوات إيران في اليمن حالة الصمت وحرص العالم على تحقيق السلام، وتنفّذ واحدة من أبشع الجرائم التاريخية في حق اليمن خاصة والعرب عمومًا، وهي تجريف الهوية اليمنية، ونشر الفكر الإيراني في شبه الجزيرة العربية، واستنساخ التجربة الإيرانية لزرعها في اليمن .. فهل هناك دليل أوضح من هذا على عمالة وارتزاق الحوثيين لإيران؟!

> أكّدت الأحداث الأخيرة في اليمن أن ميليشيا الحوثي عملاء ومرتزقة للنظام الإيراني، وأدوات تستخدمها إيران لاستكمال مشروعها الفكري والعسكري في شبه الجزيرة العربية..

العيب الأسود

جناية الحوثي على المرأة اليمنية

20 ألف انتهاك

41 امرأة
حالة إجهاض

350
تجنيد ميليشيا نسائية

45000 فتاة
حرمان من التعليم

675
قتل امرأة

4500
حالات عنف ضد المرأة

5000 انتهاك
في محافظة الجوف

30
إعاقة دائمة بسبب الألغام الحوثية

320
اختطاف وتعذيب

3230 امرأة
الإصابة بحالات نفسية

عن منظمة رايتس رادار هولندا

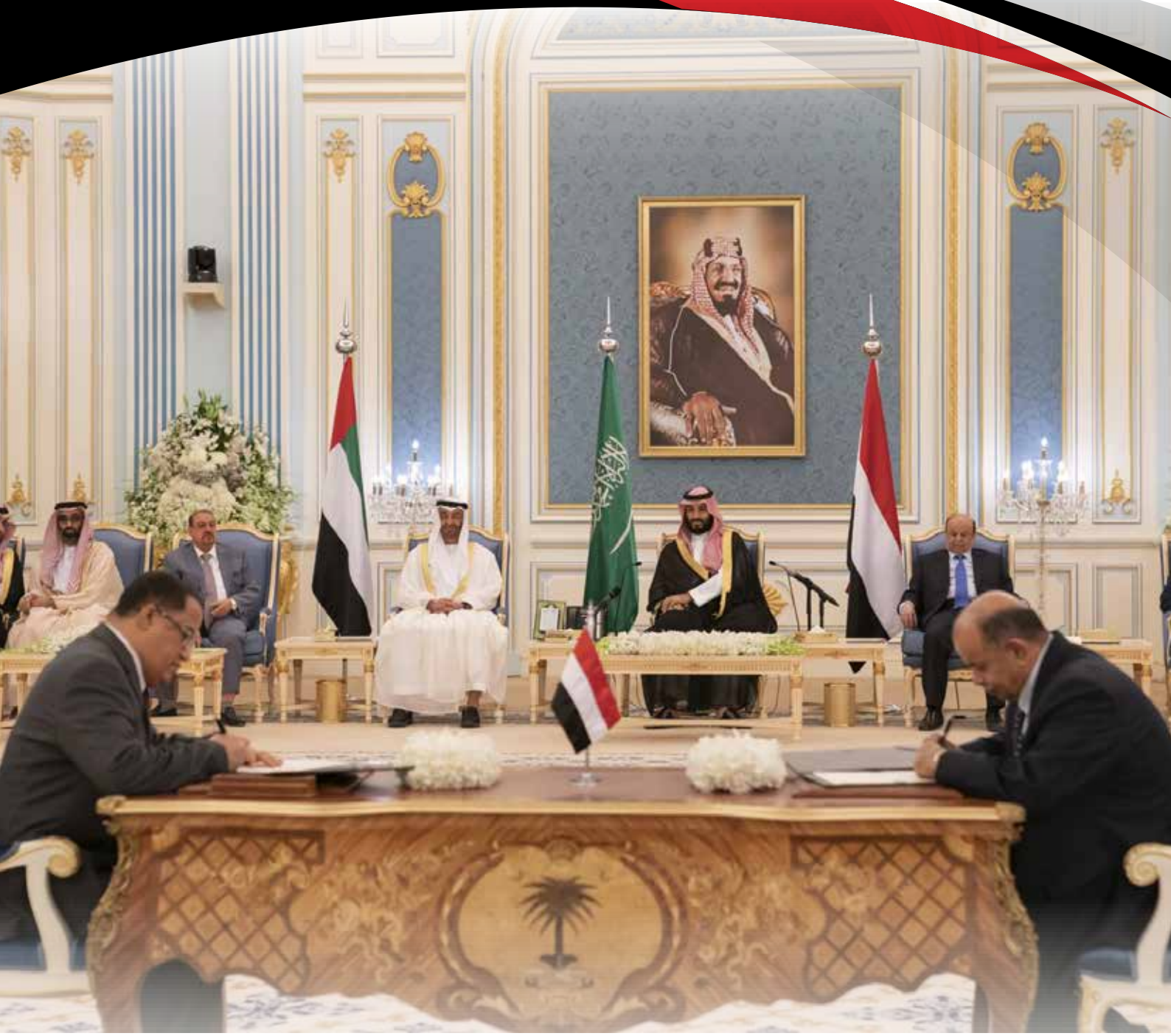

اتفاق الرياض..

أمل جديد لليمنيين

المنبر اليمني
alminbarye